برهوم جرايسي (*)

إسرائيل ستكون المصدر الوحيد لزيادة عدد اليهود في العالم

[قراءة في تقرير جديد لـ "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي"]

صدر عن "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي" التابع للوكالة اليهودية، في الآونة الأخيرة، تقرير يتضمن تصورات خبراء عملوا ضمن المعهد لأوضاع اليهود في العالم حتى العام ٢٠٣٠. واستعرض التقرير سلسلة من السيناريوهات، لكنه تركز بالأساس في الأوضاع الحالية لأبناء الديانة اليهودية في العالم، والذين تعتبرهم الحركة الصهيونية شعبا واحدا.

يشمل التقرير سلسلة من الأبواب، ولكن كالعادة فإن على رأس هذه الأبواب يبقى العامل الديمغرافي المتعلق بأعداد اليهود في العالم، وفي إسرائيل. وبقيت التقديرات حتى العام ٢٠٢٠ مطابقة لتقديرات السنوات الأخيرة، وهي أن عدد اليهود في العالم من حيث المبدأ سيواصل تراجعه، إلا إن الزيادة الوحيدة الحاصلة في إسرائيل كفيلة بسد النقص، وتحقيق زيادة لعدد اليهود بنسبة ٩ر٣٪، خلال عشر سنوات، في حين أن العالم من المفترض أن يزداد خلال هذه الفترة ما بين ١٦٪ إلى ١٨٪.

كذلك يتوقف التقرير عند أبواب تعلق عليها الوكالة اليهودية أهمية كبرى، وهي "الهوية اليهودية" ومدى الانتماء لها، وكذلك الأوضاع الاقتصادية لدى اليهود في العالم، أو كما جاء في التقرير "الاقتصاد اليهودي"، وستركز هذه المعالجة على هذه الأبواب الثلاثة نظرا لأهميتها الإستراتيجية على إسرائيل بشكل خاص.

وكان التقرير قد ظهر كباكورة أبحاث استمرت طيلة العام ٢٠٠٩، وشارك فيها عدد كبير من الشخصيات. وقد برزت من بين المشاركين في هذا المشروع شخصيات لها دور مركزي في الأجهزة الأمنية والعسكرية والحلبة السياسية الإسرائيلية، وشخصيات أميركية

(*) صحافي فلسطيني- الناصرة.

يهودية، منها من يعمل حاليا في الإدارة الأميركية. ومن الشخصيات الأميركية نقرأ أسماء دنيس روس، الذي كان حتى وقت قريب رئيس مجلس إدارة "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي" ويعمل حاليا مستشارا في مجلس الأمن القومي الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، والمستشار الحالي في البيت الأبيض أيضا لشؤون الشرق الأوسط دان شبيرو، وإليوت أبرامز، ووزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر.

ومن الأسماء الإسرائيلية نقرأ أسماء رئيس الوكالة اليهودية الحالي نتان شيرانسكي، ومستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي المحامي إسحق مولخو، ورئيس الوكالة اليهودية السابق سالي مريدور، والمحلل السياسي البارز في صحيفة "هآرتس" ألوف بن، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق أهارون زئيف فركش وغيرهم.

العامل الديمغرافي وإحصائيات اليهود

عمليا فإن المعطيات والإحصائيات التي يستعرضها التقرير وتعتمد على معطيات نهائية للعام ٢٠٠٩، مطابقة تقريبا لمعطيات وتقديرات العام ٢٠٠٨، ونقرأ فيها أن عدد اليهود في جميع أنحاء العام بلغ حتى نهاية العام الماضي ١٣ر٣٠٩ مليون نسمة، حوالي ٥ر٥٧ مليون منهم يعيشون في إسرائيل، بينما ٥ر٢٧٥ مليون يعيشون في الولايات المتحدة الأميركية.

وهذا يعني أن حوالي ٤٢٪ من يهود العالم يعيشون في إسرائيل، مقابل ٦ر٣٩٪ في الولايات المتحدة الأميركية، وإذا أضفنا للأخيرة كندا التي فيها ٣٧٥ ألف يهودي، والمكسيك التي فيها ٤٠ ألف يهودي، فنرى أن نسبة اليهود في القارة الأميركية الشمالية هي حوالي ٤٣٪ من مجمل يهود العالم. ونجد أن عدد اليهود في أميركا الجنوبية هو ٣٥١ ألفا، وأكبر مركز لهم هو في الأرجنتين حيث يعيش ١٦٢ ألفا، ثم البرازيل ٩٠ ألفا، وباقي الدول ٧٠ ألفا.

أما المركز الثالث لليهود في العالم فنجده في أوروبا، إذ بلغ عددهم هناك، من دون دول الاتحاد السوفييتي السابق، ١٥ر١ مليون نسمة، ليشكلوا نسبة ٦ر٨٪ من مجمل يهود العالم، وأكبر هذه المجموعات نجدها في فرنسا، حيث بلغ عدد اليهود ٤٨٥ ألفا، مقابل ٢٩٣ ألفا في بريطانيا، ثم ١٢٠ ألفا في ألمانيا و٤٩ ألفا في هنغاريا، و١٤٩ ألفا في باقي الدول الأوروبية.

والانهيار الأكبر في عدد اليهود نجده في دول الاتحاد السوفييتي السابق، إذ بلغ عددهم حتى نهاية العام الماضي ٣٣٩ ألف نسمة، في حين أن عددهم في العام ١٩٧٠ كان ١٥١ر٢ مليون نسمة، ولكن ١ر١ مليون نسمة هاجروا إلى إسرائيل في العقدين الأخيرين، إضافة إلى مئات آلاف أخرى انتشرت في أنحاء مختلفة من العالم، ولكن تقارير أخرى تؤكد أن أعلى نسبة "تحلل" وزيجات مختلطة لليهود في العالم نجدها في دول الاتحاد السوفييتي السابق، وهناك من تحدث عن نسبة ٧٠٪ من مختلف الزيجات. ويبقى التجمع الأكبر لليهود في روسيا التي يسكنها ٢١٠ آلاف، وأوكرانيا ٧٤ ألفا وفي باقي الدول ٤٥ ألفا.

ويقول التقرير إنه في هذه المرحلة هناك "ميزان سلبي" بين عدد الولادات لدى اليهود وبين الوفيات، في الغالبية الساحقة من المجموعات اليهودية في أوطانها المختلفة، في حين أن الوضع في إسرائيل يعتبر شاذا بالنسبة للمشهد الديمغرافي العام لليهود في العالم.

ويرى التقرير أن التراجع الحاد في عدد الولادات وتراجع نسبة الشباب أديا إلى ارتفاع حاد في معدل الأعمار في المجتمعات اليهودية، فهي تشيخ بسرعة، وهذا ما يرفع من نسبة الوفيات، ومن تراجع أعداد المجتمعات اليهودية في أوطانها باستثناء إسرائيل.

كذلك فإن التغيرات التي تطرأ في هذه المرحلة على العائلة اليهودية في تلك المجتمعات ساهمت في تشويش الهوية اليهودية، وزيادة التعقيدات في التعريف الجماعي لليهود.

ويضاف إلى هذا الزواج المختلط، إذ يتبين من المعطيات أن ٣١٪ من زيجات اليهود في العالم هي زيجات مختلطة، بمعنى مع أبناء ديانات أخرى، وتصل هذه النسبة في أنحاء العالم من دون إسرائيل، إلى ٤٨٪، أي أن زيجات اليهود في إسرائيل تخفض النسبة العامة، وهذا بحد ذاته يعتبر مشكلة بالنسبة لمبدأ تعريف اليهودي.

وكما هو معروف فإن اليهودي بحسب الشريعة اليهودية هو الذي أمه يهودية، بغض النظر عن هوية والده، ومن يولد من أب يهودي وأم ليست يهودية لا يتم اعتباره يهوديا، وبهذا فإن الديانة اليهودية لا تعترف بمن يكون والده فقط يهوديا، في حين أن أبناء الأم اليهودية الذين ولدوا لآباء ليسوا يهودا يميلون أكثر لمجتمعات آبائهم، خاصة في دول العالم، وبهذا بشكل عام فإن أبناء الزيجات المختلطة هم

وكما هو معروف فإن اليهودي بحسب الشريعة اليهودية هو الذي أمه يهودية، بغض النظر عن هوية والده، ومن يولد من أب يهودي وأم ليست يهودية لا يتم اعتباره يهوديا، وبهذا فإن الديانة اليهودية لا تعترف بمن يكون والده فقط يهوديا، في حين أن أبناء الأم اليهودية الذين ولدوا لآباء ليسوا يهودا يميلون أكثر لمجتمعات آبائهم، خاصة في دول العالم، وبهذا بشكل عام فإن أبناء الزيجات المختلطة هم المرشحون الأوائل للابتعاد عن المجتمعات اليهودية، التي تسعى الحركة الصهيونية لأن تكون مجتمعات مغلقة على نفسها، وتخدم مشروعها الاستراتيجي: إسرائيل.

المرشحون الأوائل للابتعاد عن المجتمعات اليهودية، التي تسعى الحركة الصهيونية لأن تكون مجتمعات مغلقة على نفسها، وتخدم مشروعها الاستراتيجي: إسرائيل.

ويحذر التقرير من أن عدد اليهود في العالم أقل مما يمكن تصوره الآن، وإذا ما استمرت التوجهات الديمغرافية والثقافية الحالية، فإن الأعداد ستتراجع أكثر فأكثر، فمثلا عدد اليهود في العالم حاليا هو ١٣ر٣ مليون نسمة، بما في ذلك إسرائيل، في حين أن عدد اليهود في العام ١٩٤٥ كان ١١ مليونا، وفي العام ١٩٥٨ كان ١٣ مليونا، وأنه منذ العام ١٩٧٠ وحتى اليوم هناك شبه جمود في عدد اليهود في العالم، في حين أنه خلال السنوات الأربعين الأخيرة ازداد عدد سكان العالم بنسبة ٧٣٪.

توقعات للعام ٢٠٢٠ وتوجهات ديمغرافية

واعتمادا على ما تقدم من أسباب تتعلق بتراجع أعداد اليهود في العالم، فإن توقعات خبراء الحركة الصهيونية تشير إلى أن عدد اليهود في العالم سيرتفع في السنوات العشر المقبلة بنسبة ٩ر٣٪ فقط، ولكن إذا ما اطلعنا على المعطيات التفصيلية سنجد أن عدد اليهود في إسرائيل وحدها سيزداد حتى العام ٢٠٢٠ بنسبة ٨ر١٥٪، وفي المقابل فإن عدد اليهود في العالم سيتراجع عدديا، بمعنى أن الزيادة العامة ستكون مصدرها إسرائيل وحدها.

ونسبة اليهود في إسرائيل ستشكل في العام ٢٠٢٠ حوالي ٦ر٤٦٪ من مجمل يهود العالم، والزيادة فيها ستغطي على التراجع الحاد في العالم، فمثلا عدد اليهود من حيث الأرقام سيزداد في إسرائيل وفق التقديرات بـ ٨٨٣ ألفا، ولكن في مجمل العالم بما فيه إسرائيل فإن عدد اليهود سيزداد بـ٥١٨ ألفا، أي أن عدد اليهود في العالم سيتراجع بـ ٣٦٥ ألف شخص.

ونرى أن عدد اليهود في الولايات المتحدة سيتراجع بـ ٧٥ ألفا، في حين أن الزيادة الطفيفة سنجدها فقط في كندا من ٣٧٥ ألفا اليوم إلى ٣٨١ ألفا، والمكسيك من ٤٠ ألفا اليوم إلى ٤٢ ألفا، وعدا ذلك لا نجد أية زيادة في أي مكان في العالم.

ولكن الملاحظ هو أن النسبة الأعلى لتراجع أعداد اليهود بفعل العوامل الاجتماعية وليس الهجرة، نجدها في دول الاتحاد السوفييتي السابق، من ٣٣٩ ألفا اليوم إلى ١٧٣ ألفا في العام ٢٠٢٠، أي تراجعها بنسبة ٤٩٪.

ويقول التقرير إن نسبة اليهود في العالم اليوم تصل إلى ٢ر٠٪ من مجمل البشرية في العالم، بينما في العام ٢٠٢٠ ستكون ١٨ر٠٪، ويستنتج المختصون في المجال الديمغرافي أن حدوث تغيير على هذه التقديرات إلى الأعلى شبه ميئوس منها.

الملفت للنظر في هذه التقديرات، وهذا ما لم يأت عليه التقرير، هو أن معدل تزايد نسبة اليهود في إسرائيل سنويا، خلال السنوات العشر المقبلة، هو في حدود ٥٨ر١٪، في حين أن معدل التزايد السكاني السنوي في إسرائيل في السنوات الأخيرة والعام الحالي أيضا بلغ نسبة ٨ر١٪، ولم يعد للهجرة اليهودية تأثير ملموس في التكاثر السكاني في إسرائيل، بمعنى أن الفارق بين المعدل العام ومعدل زيادة اليهود مصدره الفلسطينيون في إسرائيل، وهذا مصدر قلق في إسرائيل.

ويتضاعف القلق الإسرائيلي من نسبة الزيادة هذه جدا، حينما نصل إلى استنتاج أن مصدر زيادة اليهود الأقوى سيكون في السنوات المقبلة من فئتين، الأولى فئة جمهور المتدينين المتشددين "الحريديم"، الذين يبلغ معدل الولادات لديهم للمرأة الواحدة في حدود ٨ ولادات ولربما أكثر، ثم جمهور المتدينين الصهاينة وهناك معدل الولادات يتراوح بين ٤ ولادات إلى ٦ ولادات

كذلك يتنبه القائمون على التقرير إلى أن أكثر من ٥٠٪ ممن هم دون سن ١٥ عاما من بين اليهود في العالم يعيشون في إسرائيل، وهذه نسبة ستتزايد مستقبلا، بسبب أن معدل الولادات بين اليهود في إسرائيل أعلى من باقي المجتمعات اليهودية بكثير، ولهذا فإن معدل الأعمار بين اليهود في إسرائيل سيكون أقل من المجتمعات الأخرى، التي ستكون أكثر شيخوخة، فمثلا أكثر من نصف اليهود الذين أعمارهم من ٦٥ عاما وما فوق يعيشون في القارة الأميركية الشمالية، وفي المنطقة نفسها يعيش أقل من ٣٣٪ من مجمل الأطفال اليهود في العالم.

وأكثر، في حين أن معدل الولادات لدى المرأة اليهودية العلمانية يقل عن ولادتين، وفي منطقة تل أبيب الكبرى يهبط المعدل إلى ١ر٥ ولادة.

بكلمات أخرى، فإن معدل التكاثر بين الحريديم يفوق نسبة ٣٪، بينما نسبة التزايد بين العلمانيين بالكاد تصل إلى ١ر٥٪، وهذا يعني استمرار التغيرات وبوتيرة متسارعة في داخل المجتمع اليهودي، لأن ارتفاع نسبة "الحريديم" ستنعكس على نسيج الحياة في المجتمع اليهودي، من حيث المحاولات لفرض الشرائع الدينية، وهناك تنافر واضح بين الجمهورين، ولعل النموذج الأبرز لهذا التنافر هو نزوح العلمانيين المتواصل عن مدينة القدس، أمام تزايد أعداد الحريديم، الذين ترتفع نسبتهم ليس فقط في القدس الغربية والأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية، وإنما في مستوطنات محيط القدس، التي تخطط سلطات الاحتلال لاعتبارها لاحقا ضمن منطقة نفوذ القدس، وفق الخارطة الاحتلالية.

وعدا ذلك، فإنه وفق الأوضاع الاقتصادية القائمة فإن "الحريديم" هم جمهور غير منتج، ومشاركته في سوق العمل تعتبر الأقل من بين الشرائح المختلفة في إسرائيل، فمثلا في حين أن البطالة بين الجمهور العربي هي قسرية، فإنها بين الحريديم إرادية، نظرا لكونهم يعتاشون على المخصصات الاجتماعية، وهم أيضا لا ينخرطون بالمجمل العام في الجيش، وبهذا فإنه وفق حسابات إسرائيل يعتبرون عبئا اقتصاديا وحتى أمنيا.

وهناك محاولات كثيرة لدمج الحريديم في سوق العمل، ولكن نمط حياتهم وثقافتهم ومحدودية مجالات عملهم وعلمهم وحركتهم في المجتمع تحد من مجالات العمل التي سيقبلون بها.

ونعود من هنا إلى التقرير، الذي يطرح بعض التوجهات الديمغرافية، فمثلا هو يكرر استنتاجات الحركة الصهيونية في السنوات الأخيرة بأن احتمالات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل تتضاءل، لكون ٩٠٪ من اليهود خارج إسرائيل يعيشون في دول مستوى المعيشة فيها أعلى من إسرائيل، وبشكل خاص فإن ٧ر٨٧٪ من اليهود في العالم عدا إسرائيل يعيشون في القارتين الأميركية الشمالية وأوروبا.

كذلك يتنبه القائمون على التقرير إلى أن أكثر من ٥٠٪ ممن هم دون سن ١٥ عاما من بين اليهود في العالم يعيشون في إسرائيل، وهذه نسبة ستتزايد مستقبلا، بسبب أن معدل الولادات بين اليهود في إسرائيل أعلى من باقي المجتمعات اليهودية بكثير، ولهذا فإن معدل الأعمار بين اليهود في إسرائيل سيكون أقل من المجتمعات الأخرى، التي ستكون أكثر شيخوخة، فمثلا أكثر من نصف اليهود الذين أعمارهم من ٦٥ عاما وما فوق يعيشون في القارة الأميركية الشمالية، وفي المنطقة نفسها يعيش أقل من ٣٣٪ من مجمل الأطفال اليهود في العالم.

تقديرات للانعكاسات المستقبلية

يتوقف التقرير عند تقديرات الانعكاسات المستقبلية، إذ جاء في هذا المجال: "إن تقديرات الانعكاسات المستقبلية متعلقة بالأهمية التي ننسبها لأهمية الأرقام، من حيث مدى تأثير الأرقام على ازدهار الشعب اليهودي. وأحد الجدالات الأساسية في المجال الديمغرافي بين اليهود تنشغل في مدى ارتباط العدد بالجودة، بمعنى هل هناك فرق إذا كان عدد اليهود ١٢ مليونا أم ١٦ مليونا". ثم يلمح التقرير إلى أن أساس زيادة أعداد اليهود لن يأتي من العائلات الغنية أو الميسورة العلمانية، وإنما من الشرائح الأقل من حيث المستوى الاقتصادي الاجتماعي، والأكثر تعلقا بالدين والعائلات المتدينة.

يذكر هنا أن الحركة الصهيونية ترى في مسألة الانتماء إلى الهوية اليهودية مقدمة ضرورية للتعاطف السياسي مع إسرائيل، ومشروع الدولة الإسرائيلية، لهذا فإن استطلاعات الرأي التي تصدر تباعا حول المزاج العام لدى أبناء الطوائف اليهودية في أوطانهم المختلفة تشير إلى ارتباط وثيق بين تراجع الشعور بالانتماء وبين الشعور بالالتزام نحو إسرائيل، ومدى تأثير مجريات الأمور في إسرائيل والمنطقة على حياتهم اليومية.

ولكن إذا اعتبر معدو التقرير أنه بالنسبة لليهود في العالم يبقى الأهم الجودة وليس العدد، فإن المعادلة ليست كذلك في إسرائيل، لأن الأهم أيضا هنا هو الأرقام والإحصائيات، في إطار المواجهة مع العرب في البلاد، وكل الاهتمامات الإسرائيلية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالميزان الديمغرافي أمام العرب.

عامل الهوية والتماثل معها

يفرد التقرير بندا موسعا لعامل الهوية، إذ ترى الحركة الصهيونية، وكما جاء في التقرير، "أن الشعب اليهودي هو كيان ثقافي يتميز بأجهزة إبداعية فنية، وقيم تصرف، وحتى القرن الثامن عشر كان هناك تشديد كبير على التمسك بالتقاليد وإقامة الطقوس الدينية، وهي التقاليد التي يتم تعريفها على أنها "دينية"، وممارساتها كانت مركبا مهماً في المجتمع اليهودي، ولكن مع تطور العلم وتطور المجتمع بشكل عام وفتح أبواب الغرب على اليهود، طرأ تحول على ممارسة الدين اليهودي، وعلى كونه مركبا مركزيا في اليهودية، وهذا أمر طرح السؤال: ما هو جوهر الهوية اليهودية وكيف من الممكن تعريفها حينما تكون غالبية اليهود ليست متدينة، بالمفهوم التقليدي لهذا التعريف".

وجاء في التقرير أيضا أنه "بمصطلحات تاريخية دقيقة، وكما تعلم التجربة التاريخية للثقافة اليهودية على مر الأجيال، فإن قضية الهوية اليهودية تتبلور في قسم منها من طرف جهات خارجية في البيئة العالمية، وهو ما قاد إلى تغيرات في التفكير الديني، وفي أهمية الدين في دول مختلفة... إن التوجه العام في هذه المرحلة هو تبلور تنوعات مختلفة وتعددية للهوية اليهودية، تربطها قيم أساسية مشتركة".

ويشير التقرير أيضا إلى أنه باستثناء المتدينين المتشددين، فإن الهوية اليهودية اليوم تحظى بقدر أقل من الإجماع حول تعريفاتها وتفاصيلها ورموزها، بغض النظر عن تناقض هذه التعريفات، مع ما كان قائما في الماضي، ولهذا نرى أن تنوع تعريفات الهوية اليهودية يتسع أكثر فأكثر في المرحلة الأخيرة، وهذا أمر يسري أيضا على المجتمع اليهودي في إسرائيل وخارجها.

يذكر هنا أن الحركة الصهيونية ترى في مسألة الانتماء إلى الهوية اليهودية مقدمة ضرورية للتعاطف السياسي مع إسرائيل، ومشروع الدولة الإسرائيلية، لهذا فإن استطلاعات الرأي التي تصدر تباعا حول المزاج العام لدى أبناء الطوائف اليهودية في أوطانهم المختلفة تشير إلى ارتباط وثيق بين تراجع الشعور بالانتماء وبين الشعور بالالتزام نحو إسرائيل، ومدى تأثير مجريات الأمور في إسرائيل والمنطقة على حياتهم اليومية.

وقالت تقارير سابقة عديدة إن الانتماء هو مقدمة أيضا لأي تفكير في احتمالات الهجرة إلى إسرائيل، ولهذا فإن الهجرة على أساس أيديولوجي تشكل نسبة ضئيلة جدا في موجات الهجرة الكبرى، ولكن على ضوء التراجع الحاد في الهجرة اليهودية في إسرائيل، فإن أعداد المهاجرين القليلة على أساس أيديولوجي باتت تشكل نسبة أكبر من ذي قبل بين المهاجرين، ولكن هذا أيضا يعود إلى تراجع الأعداد.

ويلاحظ التقرير عدة تطورات في ما يتعلق بالانتماء للهوية حسب النص الذي جاء في التقرير:

- تراجع في نسبة الانتماء إلى "الجالية" (الطائفة) ويجري الحديث على تراجع في الانتماء لأطر ومنظمات يهودية علمانية أو دينية.
- انخفاض في نسبة الزواج اليهودي- اليهودي (ارتفاع نسبة الزواج المختلط كما ذكر هنا سابقا).
- تراجع في السكن داخل الأحياء المشتركة لليهود، إذ إن اليهود باتوا ينتشرون أكثر في أحياء مختلطة من ناحية إثنية ودينية، وبات اليهود يعلقون أهمية أقل على السكن في أحياء يهودية، أو ذات غالبية يهودية.

- تراجع في أهمية إقامة علاقات صداقة مع يهود، وازدياد نسبة اليهود الذين يعلنون أن أفضل أصدقائهم ليسوا يهودا.
- انخفاض في نسبة التطوع لأهداف يهودية عينية.
- انخفاض في العلاقة والشعور إزاء إسرائيل.

ويعترف التقرير أن هذه الأمور لا تقتصر على اليهود، بل هي مسألة قائمة في مختلف المجتمعات تجاه الأطر التي تنتمي لها، ولكن بالنسبة للحركة الصهيونية والفكر الصهيوني، فإن ما سبق يشكل عنصرا مهماً في الحفاظ على أبناء الديانة اليهودية ضمن مجتمعات منغلقة على ذاتها، مُكرّسة بالأساس للمشروع الصهيوني ودولة إسرائيل، وبالتالي يجري تثبيت تعريف أبناء الديانة اليهودية في العالم على أنهم شعب، وليسوا أبناء شعوبهم في أوطانهم المختلفة.

ويرى التقرير أن ما تشهده "المجتمعات اليهودية" في هذه المرحلة يُعدّ نوعا من التقاطب، بين أولئك الذين يبتعدون عن الهوية والانتماء، وبين الطرف المقابل الذي يزيد من تمسكه وتشبثه بالهوية اليهودية. ويطرح التقرير نموذجا لهذا، وهو أنه في الولايات المتحدة، حيث تبرز مظاهر الابتعاد عن الهوية اليهودية، تتعزز في المقابل أعداد أعضاء مجلس الشيوخ والكونغرس اليهود، وأيضا تزداد أعداد الذين يتعلمون الدراسات اليهودية ويحصلون على شهادات عليا ليكونوا محاضرين في الجامعات لهذا الموضوع.

وبطبيعة الحال فإن ظاهرة التراجع عن الانتماء للهوية اليهودية تبقى أقل بكثير في إسرائيل، ولكنها تظهر بشكل آخر، من خلال الخلاف حول علاقة الدين بالدولة، وفي الصراع بين المتدينين والعلمانيين، وبين أولئك الذين يريدون التمسك بالقيم الدينية، وأولئك الذين ينادون بالتمسك بقيم الديمقراطية والمساواة.

ويدعو التقرير إلى عدم ترك مسألة الهوية والانتماء رهن التطورات التاريخية التي تبلورها "جهات خارجية وعالمية"، وهي جهات لا تدعم انبعاث الهوية اليهودية، لأن هذا قد يقود إلى التفكك، ولهذا فإنه في ما يتعلق بتقديرات المستقبل، يجب التركيز على الفرد اليهودي وأيضا على الجماعة اليهودية، فالتوجه القائم في الغرب هو أننا قد نجد الكثير من اليهود الذين يتمسكون بتعريفهم الشخصي على أنهم يهود، ولكن نجد تراجعا حادا في التعريف الجماعي والانتماء للجماعة.

"الاقتصاد اليهودي"

يفرد التقرير حيزا كبيرا لما يسميه "الاقتصاد اليهودي"، أي وضعية الثراء لدى أبناء الديانة اليهودية في العالم، وسنقرأ هنا صياغات تعكس مدى الاهتمام الدقيق [الميكرو] بوضعية اليهود المالية، وأيضا مدى جاهزية الأثرياء من أجل التبرع لأهداف يهودية.

ويقول التقرير "إن الجانب الاقتصادي يبحث أيضا جانب تراكم الثراء في أيد يهودية، وتوزيع هذا الثراء لأهداف يهودية عينية، وهذه جوانب يتم بحثها على انفراد، لأنه من الممكن قطعا أن يكون هناك أثرياء يهود ذوو ثراء كبير يتصرفون على أساس فردي، ولا يفردون إلا قسما صغيرا جدا، من ناحية نسبية و/ أو عددية، لأهداف يهودية عينية".

ويضيف "إن اليهود في العالم موجودون في ذروة تاريخية غير مسبوقة من الثراء وبالأرقام الملموسة، فنرى أن غالبية اليهود يعيشون في الدول الأغنى في العالم، وغالبية هؤلاء اليهود ينتمون إلى الشرائح الوسطى والعليا من ناحية اقتصادية اجتماعية في تلك الدول الغنية، ومن الواضح أن الشعب اليهودي يتمتع بإمكانيات ثراء غير مسبوقة.

"إن معدل المكانة الاجتماعية الاقتصادية لدى اليهود في غالبية الجاليات اليهودية في الشتات أفضل من معدل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية العام لدى الجمهور في تلك الدول، فاليهود يحصلون على رواتب أعلى، ويحصلون على تعليم أفضل، ولديهم مؤهلات مهنية أفضل بكثير، وينجذبون إلى قطاعات عمل ربحية في السوق، ويواصل اليهود الوقوف في واجهة الثورة التكنولوجية والعلمية الاقتصادية، ويحتلون وظائف كبيرة في الجهاز الاقتصادي العالمي، واليوم يوجد بين أيدي اليهود مال أكثر بالمعدل للفرد، بالأرقام الملموسة، وحتى أيضا من ناحية نسبية".

وتعتمد استنتاجات التقرير على معلومات مختلفة منها قائمة أغنياء العالم، وعدد اليهود فيها، وقوائم بأسماء مديري المؤسسات المالية العالمية، وتلك التي في الدول الكبرى، وحضور اليهود في الصناعات التقنية العالية، وعدد اليهود الذين حصلوا حتى الآن على جوائز نوبل المختلفة.

ويتنبه التقرير إلى طبيعة الأعمال التي يتوجه لها اليهود في دولهم،

وفي ما يتعلق بمستقبل تدفق أموال التبرعات اليهودية لأهداف يهودية، فهذه مسألة تبقى متعلقة بمسألة من بيده الثراء من بين الجاليات اليهودية، وهذا سؤال ينشأ على خلفية أن الثراء الجديد الأساسي يتركز في قطاع التقنية العالية، وأصحاب هذه الاستثمارات يميلون لرؤية العالم بمجمله بدلا من أن يقيدوا أنفسهم في نقطة واحدة فقط، ففي الولايات المتحدة هناك عدد من المستثمرين اليهود في قطاع التقنية العالية لا يقيم أية علاقة مع القضايا اليهودية المختلفة.

ونقرأ مثلا أنه "في الولايات المتحدة فإن نصف الرجال اليهود يعملون في وظائف تتطلب شهادات جامعية عليا، مثل سلك القضاء والطب والجامعات، في حين أن نسبة هذه المهن بين الرجال البيض في الولايات المتحدة هي ٢٠٪، كذلك فإنه في حين أن ٦٪ من الرجال اليهود في الولايات المتحدة يعملون في قطاعات البناء والمواصلات والإنتاج، فإن هذه النسبة بين الرجال البيض تصل إلى ٤٠٪، وهذه المؤشرات لليهود في الولايات المتحدة تسري على اليهود في دول أوروبا وغيرها".

ويقول التقرير إنه في الوقت الذي أضحى فيه ١٤٪ من العاملين اليهود في إسرائيل يعملون في مهن تحتاج إلى شهادات جامعية عليا، فإن هذه النسبة بين اليهود في الولايات المتحدة تصل إلى ٥٢٪، كذلك فإنه في حين أن ٣٧٪ من اليهود البالغين في إسرائيل أنهوا دراسة جامعية، فإن هذه النسبة بين اليهود في الولايات المتحدة ترتفع إلى ٨٠٪، وفي حين أن ٣٪ من "الأجيرين" اليهود في إسرائيل يربحون ٧٥ ألف دولار سنويا، فإن هذه النسبة بين اليهود في الولايات المتحدة ترتفع إلى ٣٤٪.

كما يشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن الناتج العام في إسرائيل يساوي ما بين ٥٥٪ إلى ٦٠٪ من الناتج العام في الولايات المتحدة، إلا إن معدل المداخيل الفردية لدى اليهود في إسرائيل تسجل نسبة أقل مما هي الحال لدى اليهود في الولايات المتحدة.

ويتوقع التقرير أن يواصل الاقتصاد الإسرائيلي في العقدين المقبلين تفوقه واعتباره ضمن الدول الغنية، "وستستمر إسرائيل في كونها الديمقراطية الغربية المعزولة في المنطقة، مع ناتج عام للفرد أعلى كثيرا بالمقارنة مع الدول الإسلامية غير المتطورة، والتي تعتبر تجمعات سكانية كبرى، مثل مصر والأردن وسورية وباقي الدول العربية، وإذا ما استمر الوضع الحالي فإن الفجوة بين اقتصاد إسرائيل واقتصاد تلك الدول ستتسع".

تحذيرات من تطورات مستقبلية

إن سعي الحركة الصهيونية لاعتبار اليهود في العالم نخبة متميزة متفوقة، نجده ربما في العبارات التالية:

"إن اتساع وتطور العلم في العالم وارتفاع مستوى التعليم لدى جميع الشعوب المتطورة، من شأنهما أن يقلصا الميزة النسبية التي يتمتع بها اليهود حتى الآن. . . . التفوق النسبي الذي كان لليهود في الدول المتطورة الجديدة من شأنه أن يتآكل، وهذا على ضوء حقيقة أن كل الدول تتنافس على بطاقة الدخول لحجرة القمة الأكاديمية والاستثمارات المالية الكبيرة".

"وعلى المستوى الدقيق "الميكرو"، فإن مسألة غلاء المعيشة بالنسبة لليهود بدأت تأخذ أهمية كبيرة، فالحياة اليهودية في الشتات باتت مكلفة وترتفع أسعارها باستمرار، فتكلفة الاشتراك في الكنيس اليهودي (مكان العبادة) والعضوية في المراكز اليهودية الجماهيرية، ورسوم التعليم في المدارس اليهودية اليومية، وحتى تكاليف دفن الموتى اليهود تثقل على الكثيرين، وتكلفة الدخول إلى الجالية اليهودية باتت حاجزا أمام الكثيرين الذين كانوا يرغبون في الانتماء، ولكنهم لا يستطيعون ذلك بسبب التكلفة، والأعضاء المسجلون في المراكز اليهودية يستصعبون الضغوط المالية المرتبطة بعضويتهم".

"أما بشأن تقاسم الثراء وتدفقه على الأهداف اليهودية، فإنه لا توجد في أيدينا معطيات كافية، ولهذا فإن الشهادات عينية، وكما يبدو فإن التبرعات من خارج إسرائيل، المخصصة لأهداف يهودية، تشكل جزءا بسيطا من ١٪ من التبرعات اليهودية، إلا إنه بسبب الثراء الكبير فإن أموال التبرعات لأهداف يهودية من ناحية رقمية هي أكثر بكثير من ذي قبل".

"إن نقطة التقاطع المصيرية في هذا المجال ستكون مهمة حينما يقرر الجيل المتقدم في السن الحالي، من اليهود الملتزمين والأثرياء،

كيف سيوزعون ورثتهم بعد مماتهم، إضافة إلى هذا، فإن أموال تبرعات أكثر باتت تتدفق على مؤسسات ليست يهودية تقليدية، في حين أن المتبرع بات يريد المشاركة في تخطيط المشاريع وإدارتها ومراقبة نتائجها" .

ويرى التقرير أن أحد أشكال تجاوز هذا الأمر هو الاستناد إلى التبرعات الجماهيرية الواسعة عبر الانترنت بمبالغ زهيدة من الجمهور الواسع .

وفي ما يتعلق بمستقبل تدفق أموال التبرعات اليهودية لأهداف يهودية، فهذه مسألة تبقى متعلقة بمسألة من بيده الثراء من بين الجاليات اليهودية، وهذا سؤال ينشأ على خلفية أن الثراء الجديد الأساسي يتركز في قطاع التقنية العالية، وأصحاب هذه الاستثمارات يميلون لرؤية العالم بمجمله بدلا من أن يقيدوا أنفسهم في نقطة واحدة فقط، ففي الولايات المتحدة هناك عدد من المستثمرين اليهود في قطاع التقنية العالية لا يقيم أية علاقة مع القضايا اليهودية المختلفة .

ويحذر التقرير من تقلبات اقتصادية عالمية، خاصة في الدول المتطورة، من شأنها أن تمس مكانة اليهود الاقتصادية في العالم، وأيضا اقتصاد إسرائيل، ورغم ذلك فإن التقرير يتوقع أن يستمر الاقتصاد الإسرائيلي في التطور، واحتمال أن يصل بالمعدل في العام ٢٠٣٠ إلى مستوى ٨٠٪ من الناتج القومي العام في الولايات المتحدة بدلا من أقل من ٦٠٪ اليوم .

ويقول التقرير إن هزات اقتصادية عالمية، كتلك التي كانت في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، من شأنها أن تمس أيضا حجم الثراء اليهودي والاقتصاد الإسرائيلي، ومن هنا يمكنها أن تمس أيضًا التبرعات للمشاريع والأهداف اليهودية .

غير أن التقرير يتوقف عند نقطة مهمة بشأن مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي ويقول "إن العامل الأساسي الضروري كي تحقق إسرائيل قفزة كبيرة في مكانتها في العالم، هو السلام، وبشكل خاص تغيير سلم الأولويات الداخلي الناجم عن تحقيق السلام (بمعنى تحويل مصاريف الحرب والاحتلال إلى مجالات اقتصادية مدنية)، وهذا على الرغم من أن إسرائيل لا تزال قادرة على تحقيق التقدم الاقتصادي في ظل غياب السلام . إن التغيير المكثف على هذا الصعيد يستوجب تغييرا جوهريا في الأولويات القومية في إسرائيل، بالشكل الذي يضمن تحقيق السلام، فمع الأخذ بعين الاعتبار أن لدى إسرائيل مؤسسات اقتصادية قومية وثابتة، فإن المردود والفائدة الاقتصادية من السلام سيكونان ضخمين جدا في الاقتصاد الإسرائيلي" .

ويتابع التقرير "في حال نجحت إسرائيل في تحقيق السلام، فإن اقتصادها سينمو سنويا بنسبة ١٪ بالإضافة إلى النمو الاقتصادي القائم الآن، وبذا فإنه سيجعل الناتج القومي في إسرائيل حتى العام ٢٠٣٠ يصل إلى نسبة ٨٠٪ من معدل الناتج في الولايات المتحدة الأميركية، لأنه في حال تم تحويل الموارد المالية إلى القضايا المدنية، فإننا سنشهد توظيفا ماليا أكثر في الاقتصاد والتعليم وفي رفع مستوى المعيشة والمجتمع عموما" .

جهاز التعليم في إسرائيل: نظرة عالمية واقتراح لإصلاح شامل

[تقرير جديد عن العلاقة بين التعليم وبين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لإسرائيل]

تعريف

هذه المقالة هي فصل من تقرير صدر مؤخرا عن "مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل" بعنوان "تقرير حالة الدولة، المجتمع، الاقتصاد والسياسة ٢٠٠٩". وهي بقلم رئيس المركز وأستاذ الاقتصاد في جامعة تل أبيب، البروفسور دان بن دافيد.

[قضايا إسرائيلية]

إن التراجع النسبي في مستوى المعيشة في إسرائيل مقارنة مع الدول الغربية المتصدرة، ومعدلات اللامساواة والفقر العالية، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، كل ذلك ليس قدرا من السماء أو مجرد حظ سيء. فهي ليست نتائج حتمية جراء حروب أو استيعاب هجرات كبيرة، وإنما هي نتائج مباشرة لسلم الأولويات القومي، وللسياسة ووسائل التنفيذ. إن أحد العوامل الرئيسة المسببة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في إسرائيل يتمثل في جهاز التعليم، إذ تظهر العديد من الأبحاث مدى تأثير التحصيل العلمي على طائفة واسعة من الظواهر، بدءا من التأثير القوي في مستوى الفرد على الدخل وفرص العمل، وانتهاء بالتأثير في المستوى القومي على وتيرة النمو. فالفرص في أن يكون المواطنون ذوو التحصيل التعليمي المتدني فقراء هي أكبر بدرجة ملموسة من ذوي التعليم العالي، وهناك علاقة وثيقة بين معدلات البطالة العالية وبين عدد سنوات الدراسة. وكما في دول غربية أخرى، ففي إسرائيل أيضا (باستثناء حالة المتدينين الحريديم الشاذة) كلما كان مستوى تعليم العامل أعلى، ازدادت الفرصة في العثور على عمل، وفي إمكانية ازدياد دخله.

نشرت في أواسط الثمانينيات ومطلع التسعينيات سلسلة من الأبحاث التي تتفحص تأثير عوامل السياسة على التنمية الاقتصادية المستدامة، أي على هبوط أو انحدار مسار النمو وليس على ارتفاعه فقط. وفيما يتعلق بتأثير مستوى التعليم على التنمية، أتت الانطلاقة من الناحية النظرية من جهة Lucas (1988)، الذي بين كيف أن قرار الأفراد التعلم أكثر لا يؤدي فقط إلى زيادة الإنتاج وإنما أيضا إلى زيادة في وتيرة نمو الإنتاج. والأبحاث التجريبية التي أجراها كل من Barro (1991); Mankiw.Romerahd weil (1992); Barro and lee (1993) كانت من أوائل الأبحاث التي أكدت العلاقة بين مستوى التعليم وبين النمو الاقتصادي. غير أن هذه الأبحاث لم تتناول مسألة نوعية التعليم. ففي الوقت الذي يؤدي فيه ارتفاع عدد سنوات التعليم إلى زيادة النمو، فإن ارتفاع مستوى التعليم لدى الفقراء يعزز فرصهم في الانخراط في دائرة العمل وتحقيق مستوى أعلى من الدخل. وفيما يتعلق بعقبة عدم المساواة في المدخولات، فقد أشارت معطيات أولية لإيال كمحي (٢٠٠٩) إلى أن زيادة عدد سنوات الدراسة في إسرائيل تساهم في تقليص الفجوات في المدخولات.

وفي حين أن مستوى التعليم- الذي يقاس بعدد السنوات الدراسية- يشكل علاجا جذريا لمسائل النمو والفقر وعدم المساواة، فإن لنوعية التعليم تأثيرا أكبر. في العقد الأخير فقط بدأ قياس تأثير نوعية التعليم على وتيرة النمو الاقتصادي في إسرائيل. وقد أظهرت الأبحاث أنه كلما كان مستوى إنجازات التلاميذ في المجالات (المواد) الأساسية أعلى، ازدادت أيضا وتيرة النمو الاقتصادي للدولة. في ضوء المعطيات المتراكمة حول العلاقة بين نوعية التعليم وبين النتائج في المجال الاقتصادي- الاجتماعي، وفي ضوء وجود إسرائيل في مسارات اقتصادية واجتماعية ليست مستدامة على المدى البعيد، يطرح السؤال: ما هي المساهمة المستقبلية المتوقعة من جهاز التعليم القائم لصالح المجتمع والاقتصاد في إسرائيل؟

الإنجازات التعليمية في المجالات الأساسية

إن مقارنة إسرائيل بدول أخرى في مجالات أساسية لا تحمل أنباء سارة من ناحية الانعكاسات المستقبلية في المجال الاقتصادي- الاجتماعي. في ستينيات القرن الماضي، وحين كانت وتيرة النمو في إسرائيل عالية بمقاييس عالمية بينما كانت مستويات اللامساواة منخفضة جداً بالمقاييس نفسها، كانت إنجازات طلبة المدارس الإسرائيلية في الامتحانات الدولية في مادة الرياضيات هي الأعلى في الغرب (بن دافيد، ٢٠٠٣)، هذا مع أنه اتضح فيما بعد أن عينة الطلبة الإسرائيليين لم تمثل كما يجب مجمل شرائح الطلاب، إذ إنها لم تشمل طلابا من الوسطين العربي والحريدي في جميع الامتحانات الدولية التي شاركت فيها إسرائيل حتى السبعينيات.

إن عدم إمكانية إجراء مقارنة حقيقية لإسرائيل مقابل دول أخرى على امتداد السنوات، يطرح تساؤلات مهمة في كل ما يتعلق بآليات القياس والرقابة القومية التي كانت متبعة في مجال التعليم. ومن ناحية عملية فإن مشاكل العينة التمثيلية الدقيقة ما زالت تتسبب حتى الآن بحرف النتائج الإسرائيلية، نظرا لأن تلاميذ الوسط الحريدي- الذين ازداد عددهم بنسبة ٤٩٪ خلال سنوات الألفين فقط- لا يشاركون نهائيا في الامتحانات الدولية.

على الرغم من ذلك، وبدون الطلاب الحريديم، كيف يبدو باقي تلاميذ إسرائيل مقارنة مع دول الغرب منذ نهاية التسعينيات؟ إن البحث الذي أجراه ناحوم بلاص (٢٠٠٨) يظهر أنه لم يطرأ تدهور على الإنجازات الإسرائيلية خلال العقد الأخير. غير أن الأخبار السيئة تتعلق بالمستوى ذاته وليس بالتغيرات فيه. تنبع إحدى المشاكل التي تواجهها مقارنة إنجازات إسرائيل في الامتحانات الدولية مع إنجازات دول أخرى من مركبات مختلفة للدول المشاركة في الامتحانات. نتيجة لذلك يميل ترتيب إسرائيل إلى التغير، مما يخلق صعوبة أمام تقدير المستوى الحقيقي للتعليم في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءا من الدول المشاركة تعتبر من الدول الصناعية الغنية بينما الجزء الآخر هو من الدول الفقيرة، الأمر الذي يضيف تعقيدا آخر في المقارنات المألوفة. وخلافا لتلك المقارنات، فقد أجريت هنا مقارنة منهجية بين إسرائيل وبين الـ ٢٥ دولة متطورة في جميع الامتحانات التي جرت في العقد الأخير.

في ضوء الدور المهم الذي يضطلع به جهاز التعليم فيما يتعلق بالمستقبل الاجتماعي والاقتصادي للدولة (إسرائيل)، فإن معطيات هذه المقارنة تبدو مقلقة للغاية. فإنجازات طلبة الشعب الإعدادية في إسرائيل كانت متدنية مقارنة مع جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في كل الامتحانات التي أجريت في السنوات العشر الأخيرة، باستثناء امتحان واحد. في أربعة من بين خمسة امتحانات، كان متوسط دول الـ OECD أعلى بنسبة مكونة من رقمين عن المتوسط الإسرائيلي. وفي ضوء المعطيات التي تشير كما أسلفنا إلى الصلة الوثيقة بين الإنجازات في هذه الامتحانات وبين النمو الاقتصادي، فإن من الصعب رؤية كيف سيتمكن طلبة إسرائيل اليوم- وهم بطبيعة الحال عمال وموظفو إسرائيل في المستقبل غير البعيد- من التنافس بنجاح مع عالم غربي يتمتع أبناؤه

اليوم بمستوى إنجازات أعلى بكثير. ولا تتلخص مشكلة الإنجازات فقط في مستواها، حسبما يظهر ذلك في المعدلات القطرية، وإنما تتجلى بكامل خطورتها في الفجوات الواسعة في الإنجازات بين المجموعات السكانية المختلفة. وبما أن مستوى التعليم يشكل خشبة قفز إلى سوق العمل، فإن دولة تسودها فجوات كبيرة جداً في الإنجازات التعليمية ستجد صعوبة بالغة مستقبلا في تقليص فجوات الدخل.

تحدث كل من بلاص وأدلر (٢٠٠٩) عن سياسة واسعة من التفضيل التصحيحي في إسرائيل، مع ذلك أكدا أن الفجوات في الإنجازات التعليمية ما زالت كبيرة جداً. ففي مجالات التعليم الأكثر أهمية، ما زال مستوى الفجوات عاليا بالمقارنة مع جميع دول الـ OECD في كل واحد من الامتحانات التي جرت في العقد الأخير. ومن ناحية عملية فإن مستوى فجوات التعليم داخل دول هذه المجموعة منخفض بحوالي ٢٠٪ بالمتوسط عن فجوات التعليم في إسرائيل منذ العام ١٩٩٩.

جدول رقم (١)- المستوى العام للتعليم في كل دولة

معدلات قطرية في الامتحانات الدولية في العقد الأخير (لا يشمل المتدينين الحريديم في إسرائيل) ٢٥ دولة في OECD مقابل إسرائيل

(أساس: إسرائيل =١٠٠)

		TIMSS 1 1999	PISA 2 2000/02	TIMSS 1 2003	PISA 2 2006	TIMSS 1 2007
	إسرائيل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	OECD	١١٣,٧	١١٥,٨	١٠٦,٢	١١٣,٣	١١١,٧
١	النمسا		١١٦,٨		١١٢,٩	
٢	أستراليا	١١٤,٠	١٢٠,٥	١٠٤,٩	١١٦,٩	١٠٨,٦
٣	ايطاليا	١١٤,٠	١٠٧,٨	٩٩,١	١٠٥,٣	١٠٤,٧
٤	آيسلندا		١١٥,٠		١١١,٠	
٥	إيرلندا		١١٧,٠		١١٤,٤	
٦	انكلترا	١١٠,٧	١٢,١	١٠٥,٩	١١٢,٨	١١٣,٣
٧	الولايات المتحدة	١٠٨,٩	١١٣,٤	١٠٤,٨	١٠٨,٣	١١٠,٤
٨	بلجيكا	١١٧,٠	١١٥,٥	١٠٧,٠	١١٤,٨	
٩	ألمانيا		١١٠,٨		١١٣,٥	
١٠	الدانمارك		١١٣,١		١١٢,٧	
١١	هولندا			١٠٨,٩	١١٧,١	
١٢	هنغاريا	١١٦,١	١١١,٠	١٠٨,٩	١١٠,٧	١١٣,٤
١٣	اليابان	١٢٠,٩	١٢٣,٥	١١٤,٠	١١٦,٣	١٢٠,٧
١٤	النرويج		١١٤,٠	٩٧,١	١٠٩,٥	١٠٢,٧
١٥	نيوزيلندا	١٠٧,٢	١٢٠,٨	١٠٣,٠	١١٧,٩	
١٦	سلوفاكيا			١٠٤,٢	١٠٨,٤	
١٧	اسبانيا		١١٠,٧		١٠٧,١	
١٨	البرتغال		١٠٤,٩		١٠٥,٩	
١٩	فنلندا	١١٣,٠	١٢٢,٨		١٢٤,٣	
٢٠	تشيكيا	١١٣,٤	١١٣,٨		١١٢,٨	
٢١	فرنسا		١١٥,٤		١١٠,٨	
٢٢	كوريا الجنوبية	١٢١,٦	١٢٣,١	١١٦,٦	١٢١,٨	

٢٣	كندا	١١٣,٩	١٢١,٠	١٠٨,١	١١٩,٠	١١١,٥
٢٤	السويد	١١٦,٢	١١٦,٦	١٠٤,٥	١١٣,٤	١٠٧,٦
٢٥	سويسرا	١١٤,٥	١١٥,٢		١١٥,٤	

١ متوسط قطري في امتحانات الرياضيات والعلوم.

٢ متوسط قطري في امتحانات الرياضيات والعلوم والقراءة.

جدول رقم (٢)- فجوات التعليم في كل دولة

انحرافات معيارية داخل ٢٥ دولة في OECD مقارنة مع إسرائيل في الامتحانات الدولية خلال العقد الأخير

(أساس : إسرائيل =١٠٠)

		TIMSS 1 1999	PISA 2 2000/02	TIMSS 1 2003	PISA 2 2006	TIMSS 1 2007
	إسرائيل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	OECD	٨٠,٨	٧٧,٦	٨٧,٤	٨٥,٥	٧٧,٥
١	النمسا		٧٥,٦		٨٩,٩	
٢	أستراليا	٨٣,١	٧٨,٤	٩٢,٤	٨٣,٤	٧٩,٥
٣	ايطاليا	٨٦,٦	٧٦,٤	٩١,٢	٨٨,٧	٧٧,٠
٤	آيسلندا		٧٢,٦		٨٣,٤	
٥	ايرلندا		٧٤,٠		٧٩,٥	
٦	انكلترا	٨٦,٦	٧٩,٥	٩٠,٦	٨٨,٨	٨٤,٥
٧	الولايات المتحدة	٩٢,٦	٨٣,٣	٩٤,٧	٨٦,٨	٧٩,٥
٨	بلجيكا	٧٢,٦	٨٨,٨	٨٢,٤	٩٣,٤	
٩	ألمانيا		٨٦,٦		٩١,٩	
١٠	الدانمارك		٧٨,٩		٧٩,٠	
١١	هولندا			٧٦,٥	٨٣,٠	
١٢	هنغاريا	٨٤,١	٨٠,٨	٩١,٨	٨٠,٩	٨١,٠
١٣	اليابان	٧٧,٦	٧٢,١	٨٨,٨	٨٦,٨	٨١,٠
١٤	النرويج		٨٠,٠	٨٢,٩	٨٦,٨	٦٩,٥
١٥	نيوزيلندا	٩٠,٥	٨٤,٤	٨٩,٤	٩٠,٤	
١٦	سلوفاكيا			٩٢,٩	٨٦,٦	
١٧	اسبانيا		٧٤,٢		٧٩,٣	
١٨	البرتغال		٧٥,٩		٨٢,٢	
١٩	فنلندا	٧١,١	٦٩,٩		٧٣,٣	
٢٠	تشيكيا	٧٩,١	٧٨,٤		٩٢,٥	٧٢,٥
٢١	فرنسا		٧٧,٥		٨٩,٠	
٢٢	كوريا الجنوبية	٨١,٦	٦٤,٤	٩٠,٦	٨٠,١	٨٤,٠
٢٣	كندا	٧٥,١	٧٣,٧	٧٣,٥	٨١,٧	٦٩,٨
٢٤	السويد	٧٤,٦	٧٦,٢	٨٥,٣	٨٣,٤	٧٤,٠
٢٥	سويسرا	٧٦,١	٨٢,٧		٨٦,٠	

١ متوسط قطري في امتحانات الرياضيات والعلوم.

٢ متوسط قطري في امتحانات الرياضيات والعلوم والقراءة.

في أحدث الامتحانات، امتحان TIMSS الذي جرى في العام ٢٠٠٧، شاركت ١١ دولة من بين ٢٥ دولة أعضاء في منظمة OECD، وقد كانت فجوات التعليم داخل إنكلترا كبيرة جداً، حيث وضعتها في المكان الثاني بعد إسرائيل. مع ذلك فقد كانت الفجوات في إنكلترا منخفضة بشكل ملموس- ١٥٪- عن الفجوات في إسرائيل، فالفجوات القائمة بين طلبة المدارس في إسرائيل ليس لها مثيل في العالم الغربي، مع كل ما يترتب على ذلك من انعكاسات على المستقبل الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه معدلات الفقر في إسرائيل من أعلى المعدلات في الغرب، فإن من الأهمية بمكان تفحص التعليم الممنوح للتلاميذ الأكثر ضعفا. ويمكن الافتراض أنه سينبثق من بين هؤلاء التلاميذ في المستقبل عدد غير قليل من المواطنين الذين سيلقون صعوبة في مواجهة أعباء الحياة في المجتمع العصري التنافسي. ما هو إذن مستوى إنجازات التلاميذ الأكثر ضعفا في إسرائيل- الموجودين بين الـ ٥٪ الأكثر تدنيا- مقارنة مع التلاميذ الأكثر ضعفا في دول الـ OECD؟ يتضح أن الطلبة الضعفاء في إسرائيل هم الأكثر ضعفا في العالم الغربي، وبشكل ملموس. فبالمقارنة مع جميع دول الـ OECD، في كل السنوات التي جرت فيها امتحانات دولية خلال العقد الأخير، كانت إنجازات أبناء دول المجموعة الضعفاء أعلى بنسبة الثلث تقريبا من إنجازات الطلبة الضعفاء في إسرائيل. طلبة إيطاليا الأكثر ضعفا كانوا في العام ٢٠٠٧ في أسفل القائمة، مع ذلك فإن إنجازاتهم المتدنية كانت أعلى بنسبة ٢٤٪ من إنجازات طلبة إسرائيل الضعفاء.

لا تتلخص مشكلات إنجازات التعليم في إسرائيل فقط في متوسط قطري منخفض مقارنة مع جميع دول الـ OECD في كل السنوات تقريبا، أو في الفجوات الأكبر في كل الامتحانات، أو حتى في إنجازات الطلبة الضعفاء التي كانت دون مستوى إنجازات الطلبة الضعفاء في بقية دول المجموعة على امتداد السنوات. فهذه المشكلات تتجلى أيضا في إنجازات الطلبة المتفوقين.

تمتلك إسرائيل أحد أجهزة التعليم العالي الأكثر نوعية في العالم، فلديها جامعات مصنفة في مجال الأبحاث ضمن أفضل ١٥٠ جامعة في العالم، وقطاع (صناعات) تكنولوجيا متطورة يبتكر اختراعات أكثر من معظم دول العالم، إضافة إلى أطباء يعتبرون من الأفضل عالميا، ويمكن الافتراض أن هذه الإنجازات في ميادين العلم والأبحاث والطب وغيرها يقودها أولئك الذين كانوا في الماضي من الطلبة الأكثر تفوقا. فما الذي ينتظر إسرائيل إذن بعد عشرين أو ثلاثين عاما؟ وكيف يقارن الطلبة الإسرائيليون المتفوقون مع الطلبة المتفوقين في دول الغرب؟

جدول رقم (٣)- التلاميذ الأكثر ضعفا

متوسطات الـ٥٪ في ٢٥ دولة في OECD مقارنة مع إسرائيل في الامتحانات الدولية خلال العقد الأخير

(أساس: إسرائيل = ١٠٠)

		TIMSS 1 1999	PISA 2 2000/02	TIMSS 1 2003	PISA 2 2006	TIMSS 1 2007
	إسرائيل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	OECD	١٣٥,١	١٤٨,٩	١١٣,٨	١٣١,٤	١٣٤,٦
١	النمسا		١٥١,٧		١٢٥,٧	
٢	أستراليا	١٣٣,٧	١٥٧,٩	١١٠,١	١٣٩,١	١٢٩,٢
٣	ايطاليا	١١٦,٠	١٣٥,٧	١٠٢,٦	١١٥,٦	١٢٣,٥
٤	آيسلندا		١٥٣,٠		١٢٨,٥	
٥	ايرلندا		١٥٤,٤		١٣٨,٢	
٦	انكلترا	١٢٨,٥	١٥٦	١١٣,١	١٢٩,٤	١٣٢,٠

٧	الولايات المتحدة	١٢١,١	١٤٠,٠	١٠٨,٠	١٢٤,٧	١٣١,٧
٨	بلجيكا	١٤٤,٢	١٣٢,١	١١٤,٠	١٢٤,٧	
٩	ألمانيا		١٣٠,٢		١٢٦,٣	
١٠	الدانمارك		١٤٣,٦		١٣٥,٣	
١١	هولندا			١٢١,٩	١٣٨,٤	
١٢	هنغاريا	١٣٦,٩	١٣٩,٧	١١٧,٠	١٣١,١	١٣٦,٢
١٣	اليابان	١٤٨,١	١٦٦,٠	١٢٤,٠	١٣٤,١	١٤٦,٤
١٤	النرويج		١٤٣,٠	١٠٢,٤	١٢٤,٥	١٢٤,٥
١٥	نيوزيلندا	١١٨,٤	١٥١,٦	١٠٨,٩	١٣٥,٤	
١٦	سلوفاكيا			١٠٩,٥	١٢١,٨	
١٧	اسبانيا		١٤٣,٣		١٢٥,٢	
١٨	البرتغال		١٣٠,٩		١٢١,٢	
١٩	فنلندا	١٤٠,٠	١٦٩,٢		١٥٩,٥	
٢٠	تشيكيا	١٣٧,٨	١٤٤,٧		١٢٦,٠	١٣٩,٣
٢١	فرنسا		١٤٨,٦		١٢٢,٣	
٢٢	كوريا الجنوبية	١٤٦,٧	١٧٣,٨	١٢٦,٢	١٤٩,٠	١٤٨,٧
٢٣	كندا	١٣٩,٠	١٦٣,٥	١٢٣,٠	١٤٣,٠	١٣٩,٥
٢٤	السويد	١٤١,١	١٥١,٦	١١١,٥	١٣٣,٢	١٢٩,٤
٢٥	سويسرا	١٣٩,٧	١٤٣,٤		١٢٣,٨	

١ متوسط قطري في امتحانات الرياضيات والعلوم.

٢ متوسط قطري في امتحانات الرياضيات والعلوم والقراءة.

يتضح أن المقارنة بين الطلبة المتفوقين لا تبشر باستمرار النجاحات الإسرائيلية في مجالات الأكاديميا والطب أو حتى صناعة التكنولوجيا المتطورة. فإنجازات تلاميذ إسرائيل المتفوقين أدنى من متوسط المتفوقين في دول الـ OECD ، وفي الواقع فإن الأمر يتعلق بصورة ستتغير في المرحلة الثانوية، على الأقل بالنسبة لجزء من الطلبة المتفوقين، حين يتمكن المحظوظون منهم- أي الذين يمتلك آباؤهم الموارد المالية اللازمة والوعي لأهمية التعليم- من تجاوز جهاز التعليم الحكومي وتلقي المساعدة الخارجية اللازمة للوصول إلى الجامعات التي ما زالت تعد بين الأفضل عالميا. في الوقت ذاته هناك شعور لدى الكثير من المحاضرين في المجالات العلمية في الجامعات (الإسرائيلية) أن عدداً متزايداً من الطلبة، أكثر نسبيا من فترات سابقة، يصلون للجامعات دون امتلاك معرفة كافية لمباشرة دراساتهم الأكاديمية.

وتكمن المشكلة في عدم توفر أعمال بحثية تتفحص مدى دقة هذا الشعور. كذلك فإن جهاز التعليم الإسرائيلي لم ينجح منذ إقامته، قبل ستة عقود، في إتباع منهجية قياس ثابتة تتيح تفحص التحسن أو التدهور على مر الزمن. وفي الوقت الذي تقوم فيه الدول الصناعية المتطورة منذ سنوات طوال بتفحص نفسها في المجالات الأساسية، وأقله بواسطة عينات تمثيلية في الامتحانات الدولية، لم تقم إسرائيل حتى الآن بفحص نوعية التعليم المقدم لعامة أبنائها وجودته، عن طريق عينات تمثيلية قطرية في الامتحانات الدولية أو عن طريق امتحانات قطرية قابلة للمقارنة على مدى زمني. فقط قبل عدة سنوات أقيمت، في أعقاب توصيات "لجنة دوفرات" ، السلطة للقياس والتقدير في وزارة التعليم، والتي باشرت مؤخرا باختبار الطلبة في امتحانات قابلة للمقارنة معها في المستقبل.

جدول رقم (٤)- مقارنة التلاميذ المتفوقين

متوسطات الـ٥٪ في ٢٥ دولة في OECD مقارنة مع إسرائيل في الامتحانات الدولية خلال العقد الأخير

(أساس إسرائيل = ١٠٠)

		TIMSS 1 1999	PISA 2 2000/02	TIMSS 1 2003	PISA 2 2006	TIMSS 1 2007
	إسرائيل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	OECD	١٠٦,٢	١٠٣,٨	١٠٢,١	١٠٤,٥	١٠٣,٩
١	النمسا		١٠٣,٩		١٠٥,٠	
٢	أستراليا	١٠٦,٦	١٠٧,٦	١٠٢,٠	١٠٦,٨	١٠٣,٠
٣	ايطاليا	١٠٠,٤	٩٨,٢	٩٧,٤	٩٩,٨	٩٨,٢
٤	آيسلندا		١٠١,٩		١٠٢,٤	
٥	ايرلندا		١٠٣,٤		١٠٤,١	
٦	انكلترا	١٠٦,٢	١٠٧,٩	١٠٣,١	١٠٥,٥	١٠٦,٥
٧	الولايات المتحدة	١٠٥,٥	١٠٤,٤	١٠٢,٨	١٠٢,٨	١٠٣,٦
٨	بلجيكا	١٠٦,٠	١٠٤,٩	١٠٠,٢	١٠٦,٢	
٩	ألمانيا		١٠٢,٨		١٠٦,٢	
١٠	الدانمارك		١٠٢,٣		١٠٢,٧	
١١	هولندا			١٠١,٨	١٠٦,٣	
١٢	هنغاريا	١٠٩,٠	١٠٢,٠	١٠٥,٥	١٠١,٩	١٠٥,٩
١٣	اليابان	١١٠,٣	١٠٦,٩	١٠٨,٥	١٠٦,٩	١١١,٢
١٤	النرويج		١٠٣,٠	٩٣,٧	١٠٢,٤	٩٤,٧
١٥	نيوزيلندا	١٠٣,٥	١٠٩,٠	١٠٠,٦	١٠٩,٥	
١٦	سلوفاكيا			١٠٢,١	١٠١,٦	
١٧	اسبانيا		٩٩,٤		٩٨,٥	
١٨	البرتغال		٩٦,٠		٩٨,٦	
١٩	فنلندا	١٠٣,٥	١٠٦,٥		١٠٩,٣	
٢٠	تشيكيا	١٠٦,٨	١٠٣,٢		١٠٦,٦	١٠٣,٨
٢١	فرنسا		١٠٣,٦		١٠٣,٢	
٢٢	كوريا الجنوبية	١١٢,٣	١٠٤,٤	١١٠,٢	١٠٨,٩	١١٣,٨
٢٣	كندا	١٠٥,٠	١٠٦,٥	١٠١,٠	١٠٧,٥	١٠٢,٠
٢٤	السويد	١٠٦,٠	١٠٤,٢	١٠٠,١	١٠٤,٥	١٠٠,٠
٢٥	سويسرا	١٠٦,٠	١٠٥,٠		١٠٣,٠	

١ متوسط قطري في امتحانات الرياضيات والعلوم.

٢ متوسط قطري في امتحانات الرياضيات والعلوم والقراءة.

في المقابل فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تقوم بإجراء فحص سنوي لمستوى المجندين للخدمة في صفوفها، لكنه ليس متاحا للجمهور الاطلاع على المعلومات المتعلقة بهذا الفحص. ويقوم الجيش الإسرائيلي في نطاق هذه العملية بفحص جميع المرشحين للخدمة العسكرية قبل تجنيدهم، والمعطيات الجزئية جداً التي اتضحت (من محاضرات شلومو دوفرات) هي في مجال فهم المقروء، ويعتبر

مستوى ٩ كافيا في اختبار معرفة القراءة. في أواسط الثمانينيات اجتاز ٦٠٪ من الأولاد الذين ولدوا في إسرائيل هذا الاختبار بمستوى ٩ أو أكثر. لكن عدد الذين اجتازوا الاختبار - بهذا المستوى (٩)- انخفض حتى العام ١٩٩٧ إلى ٤٠٪، ثم إلى ٣٢٪ فقط حتى العام ٢٠٠٢. أي أن نسبة مواليد البلاد الذين أجادوا القراءة بمستوى كاف انخفضت خلال أقل من عشرين عاما بحوالي ٥٠٪.

على الرغم من العلاقة الجلية بين الإنجازات في المجالات الأساسية وبين النمو الاقتصادي، ثمة كثيرون في إسرائيل لا يولون أهمية كبيرة لكون إنجازات الطلبة الإسرائيليين متدنية، ويقول هؤلاء إنه لا يمكن تحديد كمية نوعية التعليم وبالتالي لا داعي حتى للمحاولة. إضافة إلى ذلك، ثمة شعور منتشر جداً بأن الإسرائيليين يفكرون "خارج العلبة" أكثر من المألوف لدى شعوب كثيرة أخرى. ليس من الواضح إذا ما كانت هذه الأفضلية المقدرة تنسب إلى التعليم الإسرائيلي أم إلى الطابع الإسرائيلي. وعلى أية حال فإن تطوير الإبداع يجب أن لا يأتي على حساب المعرفة الحيوية وامتلاك الأدوات الأساسية الجيدة.

من الصعب معرفة، ومن الصعب أكثر قياس أهمية الإبداع، لكن مما لا شك فيه أن الحديث يدور على ذخر مهم جداً في كل ما يتعلق بامتلاك الوسائل اللازمة للمنافسة في سوق العمل. مع ذلك فإن الحقيقة- الثابتة والقابلة للقياس- هي أن مستوى معرفة تلاميذ إسرائيل في المجالات الأساسية المهمة أقل أو دون مستوى معرفة تلاميذ دول أخرى، الذين سيضطرون للتنافس معهم بعد عدة سنوات، وبالتالي لا يمكن لكل فائض الإبداع، المتوفر لديهم ربما، أن يغطي على ذلك. فما هو السبب في مستوى الإنجازات المتدني في إسرائيل؟

من بين الحجج والمبررات التي تتردد كثيرا في هذا السياق: نقص الميزانيات، تقليص ساعات الدراسة، الاكتظاظ في الصفوف، عدم امتلاك المدرسين للمستوى المطلوب، برامج تعليم غير كافية، مشاكل الانضباط والعنف في المدارس، استيعاب هجرة بحجم واسع، وغيرها.

لا يمكن التطرق هنا إلى كل الحجج المطروحة، لكن في البند القادم، الذي يتناول موارد التعليم، سيتم التطرق إلى الحجج الرئيسة، تحت عناوين: ما الذي يتم تعليمه؟ كيف يتم التعليم؟ ومن الذي يقوم بالتعليم؟

أ. ما الذي يتم تعليمه

هل تنبع الإنجازات المتدنية للتلاميذ الإسرائيليين في الامتحانات الدولية من عدد أقل من اللازم للساعات التعليمية؟ يتضح من مقارنة أجريت في العام ٢٠٠٧ لعدد ساعات التعليم في ٢١ دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن عدد مجموع ساعات التعليم التي يتلقاها التلاميذ البالغة أعمارهم ١٥ عاماً- وهي شريحة العمر التي تشارك في الامتحانات الدولية- يتغير بشكل كبير من دولة إلى أخرى ويتراوح بين ٧٤١ ساعة سنويا في السويد و١١١٧ ساعة في اليونان.

وفي مقابل متوسط ساعات التعليم في هذه الدول الـ٢١، والذي بلغ ٩٢١ ساعة، فإن مجموع ساعات التعليم في إسرائيل يصل إلى ١٠٤٠ ساعة. وأظهرت المقارنة ليس فقط أن معدل ساعات التعليم في دول OECD أقل من معدل الساعات في إسرائيل، وإنما أيضا أن مجموع ساعات التعليم في ١٨ دولة من أصل ٢١ دولة أقل من مجموع ساعات التعليم في إسرائيل. غير أن ذلك لم يمنع في ١٩ من أصل ٢١ دولة إعطاء علامات أعلى من إسرائيل في امتحانات الـ PISA الأخيرة. بعبارة أخرى، ففي الوقت الذي يقل فيه متوسط ساعات التعليم في الـ٢١ دولة OECD بـ ١١٪ مقارنة مع إسرائيل، فإن متوسط إنجازات هذه الدول في الامتحانات أعلى بـ ١٠٪ من متوسط الإنجازات في إسرائيل. مما يعني أن العدد الإجمالي لساعات التعليم الممولة أقل في أهميته من كيفية استغلال أو الاستفادة من تلك الساعات ذاتها.

ويمكن في هذا السياق الاستعانة باستطلاعات أجريت في العام ٢٠٠٦ من قبل OECD، والتي أبلغ فيها تلاميذ في الخامسة عشرة من عمرهم من دول المجموعة وإسرائيل عن عدد الساعات الأسبوعية التي يتعلمون فيها مواد أساسية في المدرسة، وعدد الساعات التي يتعين عليهم تخصيصها لهذه المواد خارج إطار المدرسة.

كانت نسبة التلاميذ التي تدرس مادة العلوم أقل من ساعتين أسبوعيا في المدرسة في دول OECD ٣٣٪ في المتوسط، بينما كانت هذه النسبة في إسرائيل ٤٨٪، أي أكثر بنسبة ٥٠٪. وفيما يتعلق بالقراءة، فقد تعلم ١٥٪ من طلبة مدارس OECD أقل من ساعتين أسبوعيا، في حين بلغت هذه النسبة في إسرائيل ٣٤٪. في الرياضيات كانت الصورة أكثر توازنا، لكنها ما زالت تميل لصالح OECD، حيث بلغت نسبة التلاميذ الذين تعلموا مادة الرياضيات أقل من ساعتين في الأسبوع ١٤٪ مقابل ١٧٪ في إسرائيل، هذا مع العلم أن الأخيرة تمول أكثر ساعات التعليم من ١٨ دولة من أصل ٢١ دولة في OECD. وعلى صعيد التلاميذ الذين تعلموا أربع ساعات أسبوعيا خارج المدرسة، فقد زادت نسبة الذين تلقوا دروسا في

العلوم والقراءة في إسرائيل (خارج المدرسة) بحوالي ٥٠٪ عن دول OECD، وفي مادة الرياضيات بلغت النسبة في إسرائيل ٣٨٪ مقابل ١٥٪ فقط في دول OECD.

ب. كيف يعلمون؟

يشير الرسم البياني أدناه إلى حجم الصفوف في إسرائيل مقارنة مع المتوسط في OECD.

يوجد في الصف الإسرائيلي في المدارس الأساسية (الابتدائية) طالبان أكثر من المتوسط، بينما هناك اكتظاظ أكثر في صفوف المدارس فوق الابتدائية سواء في OECD أو في إسرائيل، مع فجوة تصل إلى ٥ تلاميذ أكثر في الصف الإسرائيلي.

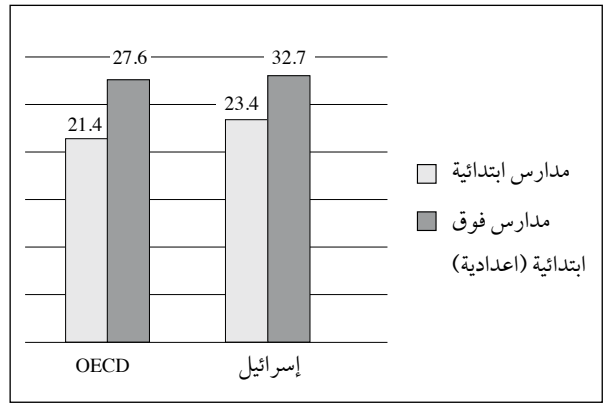

وطالما أن الاكتظاظ في الصف يتسبب بهبوط في مستوى التعليم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو سبب اكتظاظ الصفوف في إسرائيل؟ هل يرجع ذلك حقا إلى عدم وجود مدرسين كفاية من أجل تقليص الاكتظاظ إلى المستويات القائمة في الغرب؟

وتنشر منظمة OECD معطيات مقارنة لعدد الوظائف الكاملة وعدد التلاميذ، ويتضح أن عدد التلاميذ للمدرس الواحد في المدارس الابتدائية في إسرائيل ودول المنظمة تتقارب: ٩ر١٦ طالب للمدرس في إسرائيل مقابل ١٦ طالبا للمدرس في دول المنظمة. كذلك تبدو الصورة مشابهة في المدارس فوق الابتدائية، ١٢ طالبا للمدرس في إسرائيل مقابل ١٣ في دول OECD.

إن عدم وجود انتقال للمدرسين بين تيارات التعليم المختلفة في إسرائيل، أو فصل الصفوف بين الذكور والإناث في جزء من المدارس، لا يساهمان بالتأكيد في زيادة المساواة في حجم الصفوف، غير أن ذلك لا يقدم إجابة بشأن التناقض بين الصفوف المكتظة وبين النسبة والتناسب في عدد التلاميذ لكل مدرس. وإذا كان عدد التلاميذ للمدرس الواحد في إسرائيل مشابه للغرب، فإن من المتوقع أن يكون المتوسط القطري لحجم الصف مشابها أيضا. ثمة تفسير ممكن ينبع من نسبة المدرسين المرتفعة في وظائف جزئية، لكن الحديث يدور عن عدد المدرسين المحسوب كمعادلة وظائف كاملة، وبالتالي فإن الجزئية (جزئية الوظيفة) ليست ذات صلة في هذا السياق. وبذلك يعود النقاش إلى نقطة البداية ومؤداها: إذا كان عدد التلاميذ للمدرس في إسرائيل مشابه لـ OECD، فإن الحجم المتوسط للصف يجب أن يكون إذن مشابها.

هناك إمكانية أخرى وهي أن أكثر من مدرس واحد يعلم في الصف في الوقت نفسه. وإذا كان التفسير للتناقض بين حجم الصف وبين عدد التلاميذ للمدرس يكمن هنا فعلا، فإن الحديث يدور إذن عن مسألة سياسة وليس مسألة عدم توفر مدرسين. كذلك من المحتمل أن مدرسين كثيرين لا يشتغلون في التعليم المتواجه (أي وجها لوجه بشكل مباشر أمام التلاميذ) وإنما في وظائف أخرى (مثل التركيز والإرشاد والإشراف) لكنهم يظهرون في السجلات الرسمية كمدرسين. وقد يكون التفسير مغايراً لكل ذلك: فإذا كان التلاميذ في إسرائيل يتعلمون ساعات أكثر، مع أن عدد الساعات التي يعملها المدرس في إسرائيل مشابهة لدول OECD، وإذا كان عدد التلاميذ للمدرس في إسرائيل مشابه أيضا لـ OECD، فإن عدد التلاميذ في الصف يجب أن يكون بالفعل أكبر في إسرائيل. ولكن وفقا لمعطيات نشرتها OECD فإن زمن التعليم الصافي في الصف خلال العام الدراسي في دول المنظمة أقل بـ ٢٢٪ في المتوسط من زمن التعليم في إسرائيل. وبما أن عدد ساعات التعليم التي يتلقاها التلاميذ أعلى بـ ١٠٪ مقارنة مع OECD، فإن الربط بين الأرقام يشير إلى أن نسبة التلاميذ للمدرس في إسرائيل يجب أن تكون منخفضة أكثر مقارنة مع OECD، في حين أن النسب متشابهة فعليا بين الدول.

تبين معطيات OECD أن المدرسين في إسرائيل في المدارس الإعدادية أيضا يعلمون ١١ ساعة أكثر في السنة، وبالتالي فإن الأرقام هنا أيضا ليست منسجمة. وعليه، إما أن المدرسين يعلمون فعليا ساعات أقل من المعلن والمنشور من قبل منظمة OECD، أو أن الطلبة في إسرائيل يتعلمون ساعات أكثر من المعلن من قبل المنظمة. في المحصلة، يتولد الانطباع بأن هناك تناقضات جوهرية في المعطيات المنشورة المتعلقة بإسرائيل، في كل ما يتصل بعدد ساعات التعليم والاكتظاظ في الصفوف وعدد التلاميذ المتوسط للمدرس. فالأرقام

المعلن عنها لا تتسق مع بعضها البعض، ونتيجة لذلك تتولد أسئلة صعبة فيما يتعلق بطريقة توزيع الموارد في جهاز التعليم.

جـ . من الذي يعلم؟

يوجد في إسرائيل ما يزيد عن عشرين كلية للتعليم (دار معلمين)، تتفاوت فيها المستويات التعليمية. مع ذلك فإن شروط القبول المتبعة لدراسة التعليم في إسرائيل أقل أو دون شروط القبول في معظم الدوائر الجامعية. وفي الواقع فإن قسما من المدرسين يمتلك قدرة شخصية عالية تتيح قبوله لدراسات جامعية في مجالات أخرى، لكن جزءا كبيرا منهم يختار دراسة مهنة التعليم بسبب عدم امتلاك القدرة الشخصية لقبوله في إطار بديل أكاديمي أفضل. لذا من الصعب تصور كيف يمكن لمدرسين ذوي قدرة أكاديمية شخصية متدنية أن يعلموا بصورة لائقة تلاميذ مدارس يمتلكون قدرات شخصية عالية أكثر. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى درجة تأثير المدرسين على المستقبل التعليمي للأطفال والتلاميذ الابتدائيين.

الإنفاق على التعليم

إن منح تعليم بمستوى عال وتقليص الفجوات في التعليم هما ليسا فقط مسألة تخصيص الموارد وإنما مستوى كاف من الموارد المالية. والسؤال المركزي في هذا السياق هو: ما هو "مستوى الإنفاق الكافي"؟.

سنعرض هنا صورة إنفاق مقارنة على صعيدين: مقارنة مع دول أخرى، ومقارنة مع الماضي: فكيف تبدو صورة الإنفاق على التعليم في إسرائيل بمنظور دولي- عالمي وبالمقارنة مع الماضي؟.

تعتبر الحصة المحولة من الإنتاج المحلي الخام للإنفاق العام على التعليم في إسرائيل من الأعلى على مستوى العالم. هذا المؤشر أو المقياس متبع ومألوف في مقارنة الإنفاق على التعليم بين الدول، ولكنه في حالة إسرائيل مقياس إشكالي للغاية وذلك لأن نسبة تلاميذ المدارس بين السكان في إسرائيل هي نسبة عالية مقارنة مع معظم دول الغرب. بمعنى أن من الطبيعي أن تحول نسبة أكبر من الناتج للإنفاق على التعليم.

لذلك فإن من الأدق إجراء مقارنات دولية بمساعدة الإنفاق على الطالب الواحد في كل دولة. ويكتفي كثيرون بتوزيع الإنفاق على الطالب نسبة إلى القوة الشرائية وذلك بغية تحويل الإنفاق إلى إنفاق بالدولار وإتاحة إمكانية المقارنة مع دول أخرى. هذه الطريقة أفضل

رسم ساخر حول اتساع المكون الديني في التعليم في اسرائيل

من استخدام سعر الصرف الرسمي، لكنها لا تأخذ في الحسبان الفوارق بين الدول في مستوى المعيشة. إن عدم فهم الفارق بين استخدام معادل القوة الشرائية واستخدام الناتج للفرد- الذي يعكس مستوى المعيشة- يتسبب بنقاشات لا تساهم في فهم الموضوع ولذلك هناك حاجة لنموذج رقمي. وعلى سبيل المثال إذا كان ثمن الكتاب في إسرائيل يبلغ ١٠٠ شيكل وفي أستراليا ٤٠ دولاراً، في الوقت الذي يساوي فيه سعر الصرف ٣ ومعادل القوة الشرائية يساوي ٤، فإن ثمن الكتاب في إسرائيل حسب سعر الصرف هو ٣٣ دولاراً بينما يبلغ ثمنه حسب معادل القوة الشرائية ٢٥ دولاراً. وما يهمنا في هذا السياق هو كم كتاباً يمكن أن يشتري المواطن المتوسط في كل واحدة من الدول؟ إذا كان الناتج للفرد في إسرائيل هو ١٠٠٠٠ شيكل وفي أستراليا ٣٦٠٠ دولار، فإن الإسرائيلي المتوسط يستطيع إذن شراء ١٠٠ كتاب بينما يستطيع الاسترالي المتوسط شراء ٩٠ كتابا فقط. بهذه الطريقة يجب أن تتم المقارنة للإنفاق على الطالب. وفي ضوء حقيقة أن القسم الأعظم من الإنفاق على التعليم مخصص في جميع الدول للأجور، ومستوى الأجر في كل دولة مرتبط بمستوى الحياة الاقتصادية في الدولة، فإنه لا يمكن إجراء مقارنة بين الدول دون مراعاة الفوارق في مستويات المعيشة. وعلى سبيل المثال فقد بلغ الإنفاق العام على التعليم الأساسي للطالب في إسرائيل في العام ٢٠٠٦، حسب معادل القوة الشرائية، ٥٠٠٦ دولار في حين بلغ الإنفاق على الطالب في أستراليا في العام ذاته ٥٦٨٦ دولاراً. أما إذا كانت المقارنة بناء على معادل القوة الشرائية فقط، فإن الإنفاق على التعليم للطالب في أستراليا سيكون حينئذٍ أعلى من الإنفاق على الطالب في إسرائيل. ولكن في العام ٢٠٠٦ كان الناتج للفرد في إسرائيل حسب معادل القوة الشرائية ٢٤٧٥٦ دولارا، في حين كان الناتج للفرد في أستراليا ٣٥٦٦٦ دولاراً. أي أن مستوى المعيشة في

أستراليا كان أعلى بـ ١ر٤٤٪ من مستوى المعيشة في إسرائيل، بينما كان الإنفاق على الطالب هناك (في أستراليا) أعلى بـ٦ر١٣٪. وتظهر عملية حسابية مباشرة أن الإنفاق على الطالب الاسترالي المتوسط يشكل ٩ر١٥٪ من الدخل السنوي المتوسط للفرد في أستراليا، هذا فيما يشكل الإنفاق على تعليم الطالب في إسرائيل ٢ر٢٠٪ من الدخل الإسرائيلي المتوسط. بعبارة أخرى فإن الإنفاق على الطالب، مع مراعاة الفوارق في مستوى المعيشة، يشير إلى أن الإنفاق في إسرائيل على تعليم طالب في مدرسة ابتدائية يزيد على مثل هذا الإنفاق في أستراليا. ويتضح من المقارنة أن الإنفاق على التعليم الأساسي في إسرائيل مشابه جداً للإنفاق المتوسط في OECD.

ويشكل الإنفاق القومي على التعليم ٥ر٢١٪ من الناتج للفرد في إسرائيل، مقابل ٢١٪ في OECD، في حين يشكل الإنفاق العام (الحكومي) على التعليم ٢ر٢٠٪ في إسرائيل و١ر٢٠٪ في منظمة OECD.

بلغت نسبة الإنفاق القومي في العام ٢٠٠٦ على التعليم للطالب في المدارس فوق الابتدائية في إسرائيل ٨ر٢٤٪ من الناتج للفرد، في حين وصلت هذه النسبة في دول OECD إلى ٩ر٢٧٪ من الناتج للفرد.

وكانت الفجوة في النفقات العامة أكبر، إذ بلغت نسبة الإنفاق على التعليم فوق الابتدائي للطالب في إسرائيل ٥ر٢٠٪ من الناتج للفرد في حين وصلت نسبة الإنفاق في OECD إلى ٣ر٢٥٪ من الناتج للفرد، أي أكثر بنسبة ٢٣٪ في OECD. هذه الصورة معاكسة للصورة التي ارتسمت في التسعينيات، وهي ناتجة عن تقليصات مستمرة في ميزانيات التعليم على امتداد ذلك العقد (التسعينيات). يعكس إنفاق الأسر على التعليم الأساسي تشابها كبيرا بين إسرائيل ودول OECD حيث بلغت نسبة الإنفاق في إسرائيل ٤ر١٪ من الناتج للفرد مقابل ٥ر١٪ في OECD، هذا في حين بلغ إنفاق الأسرة على التعليم في المدارس فوق الابتدائية ضعفي الإنفاق على التعليم في المدارس الأساسية، ١ر٣٪ من الناتج للفرد في إسرائيل و٦ر٣٪ من الناتج للفرد في دول OECD.

ازداد الإنفاق على التعليم قبل الأساسي بين سنوات ١٩٩٩ و٢٠٠٦ بنسبة ١٤٪ في OECD وبـ٢٦٪ في إسرائيل. هذا فيما كان إنفاق الأسر على التعليم قبل الأساسي متشابها في إسرائيل ودول OECD، وبلغ حوالي ٣٪ من الناتج للفرد. هذه النفقات لم تتغير تقريبا منذ العام ١٩٩٩.

طرأ في التعليم الأساسي ارتفاع على الإنفاق بنسبة ١٢٪ في OECD مقابل هبوط بنسبة ٢٪ في إسرائيل. وفي التعليم فوق الابتدائي كانت صورة الهبوط في الإنفاق (في إسرائيل) أسوأ مما كانت عليه في التعليم الأساسي، بينما لم يطرأ في دول OECD أي تغير تقريبا. ونتيجة لذلك نشأت فجوة بين الإنفاق المرتفع أكثر في OECD وبين الإنفاق العام على التعليم فوق الابتدائي في إسرائيل. والمشكلة في المعطيات الدولية أنها تنتهي في العام ٢٠٠٦، وهو العام الذي طرأ فيه تحول في جزء من نفقات التعليم في إسرائيل. وبصورة عامة عبرت التغيرات التي طرأت منذ العام ٢٠٠٦ عن نفسها بشكل أساسي في الزيادة الملموسة في ميزانية التعليم الأساسي. في الإنفاق على التعليم فوق الابتدائي تبدو الصورة مركبة أكثر. في أواسط الثمانينيات كان الإنفاق للطالب في هذا التعليم أكثر مرتين مقارنة مع التعليم الأساسي، وأكثر بـ٧ر٤ ضعف من الإنفاق على التلميذ في رياض الأطفال. ولكن هذه الفوارق تقلصت جداً حتى العام ٢٠٠٩ في مستويات التعليم المختلفة. ففي العام ٢٠٠٩ كان الإنفاق للطالب في المدارس فوق الابتدائية أعلى بنسبة ٨٪ فقط من الإنفاق للطالب في المدارس الابتدائية، وأكثر بـ٧ر٢ مرة من الإنفاق للطالب في رياض الأطفال. وينبع تقلص الفجوات من الارتفاع الكبير في الإنفاق على الطالب في التعليم الابتدائي (١٨٢٪) وفي رياض الأطفال (١٦٠٪) مقارنة مع التعليم فوق الابتدائي (٥٢٪ فقط) خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة.

نظرة خاطفة إلى التعليم العالي

إن الانخفاض الأكبر في نفقات التعليم خلال السنوات الممتدة بين ١٩٩٩ و٢٠٠٦ سُجّل في مجال التعليم العالي، سواء في إسرائيل أو في دول OECD. انخفض الإنفاق العام للطالب (كنسبة مئوية من الناتج للفرد) في OECD بنسبة ٧٪ في حين انخفض هذا الإنفاق في إسرائيل بنسبة ٢٦٪. ويعتبر الإنفاق للطالب في إسرائيل، والذي وصل في العام ١٩٩٩ إلى ٣١٪ من الناتج للفرد، أقل من المتوسط الذي بلغ ٣٥٪ في دول منظمة OECD.

وقد انخفض الإنفاق للطالب (الجامعي) في إسرائيل منذ ذلك الوقت إلى ٢٣٪ من الناتج للفرد، ليبلغ مستوى أقل بـ ٣٠٪ من متوسط الإنفاق للطالب في منظمة OECD. ومن ناحية عملية فقد كان الإنفاق العام للطالب في التعليم العالي في إسرائيل في العام ٢٠٠٦ دون المستوى المتوسط في ٢١ دولة من أصل ٢٤ دولة عضو في المنظمة. في المقابل فإن إنفاق الأسر في إسرائيل على الطالب

في التعليم العالي أعلى مقارنة مع ١٦ دولة من بين ٢١ دولة OECD تتوفر معطيات حولها. وهذا الإنفاق الذي يصل إلى ٩ر١٣٪ من الناتج للفرد (في إسرائيل) أعلى بـ ٤٢٪ من الإنفاق المقابل في دول OECD، والذي يبلغ متوسطه ٨ر٩٪ من الناتج للفرد. تعبر الإشكاليات المختلفة التي يواجهها جهاز التعليم العالي في إسرائيل عن نفسها في ظاهرة هروب العقول الأكاديمية بحجم لا مثيل له في العالم الغربي.

نتائج في مقابل نفقات

عند المقارنة بين إسرائيل وبين الدول الخمس المتصدرة في إنجازات تلاميذها في امتحانات PISA الأخيرة التي جرت في العام ٢٠٠٦، يمكن رؤية فوارق طفيفة في النفقات على التعليم، لكن الفوارق كبيرة في الإنجازات. فإنجازات أبناء فنلندا كانت أعلى بـ ٤٢٪ من إنجازات أبناء إسرائيل، في حين أن الفجوات بين أبناء فنلندا أقل بـ ٢٧٪ من الفجوات بين أبناء إسرائيل. صحيح أن الإنجازات في فنلندا كانت أعلى بدرجة كبيرة والفجوات أدنى بكثير مقارنة مع إسرائيل، لكن نسبة الإنفاق على الطالب من قيمة الناتج للفرد في فنلندا كانت أعلى بـ ٤٪ فقط مقارنة مع إسرائيل، بل وكانت نسبة الإنفاق على الطالب في المدارس الأساسية أقل بـ ٢٪ من الإنفاق المقابل في إسرائيل.

تراوحت الفجوات في الدول الأربع الأخيرة، والتي احتل تلاميذها الصدارة في الامتحانات الدولية، في الانجازات بين ١٧٪ أكثر (في أستراليا) و٢٢٪ أكثر (في كوريا الجنوبية)، في حين كانت الفجوات في هذه الدول أقل بـ ١٠٪ إلى ٢٠٪ من الفجوات في إسرائيل. وتتمكن الدول من بلوغ هذه الإنجازات بمساعدة ميزانيات إضافية للطالب في التعليم فوق الابتدائي، والتي تزيد أكثر بـ ٤٪ فقط عن الإنفاق للطالب في المدارس فوق الابتدائية في إسرائيل.

هناك دلائل كثيرة على عدم وجود علاقة بين النفقات والنتائج في التعليم. وعلى سبيل المثال فإن تقرير "ماكنزي" الذي تفحص ما يجري في ٨ دول غربية في العام (٢٠٠٧)، لم يجد أية علاقة بين التغيرات الواقعية في الإنفاق للطالب خلال ٢٥ عاماً وبين التحسن في الإنجازات. كذلك فإنه عند تفحص العلاقة بين الزيادة في النفقات للطالب في المدارس فوق الابتدائية في ٢٤ دولة (دول OECD وإسرائيل) وبين التغيرات في الإنجازات في امتحانات PISA بين سنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، يتضح أنه لا وجود لعلاقة بين الأمرين.

اقتراح لسياسة إصلاح شاملة في جهاز التعليم

في ضوء الأهمية الكبيرة للتعليم باعتباره مكونا مركزيا في البنى الرئيسة للدولة، وحيث أن دولة إسرائيل موجودة على مسارات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى ليست قابلة للحياة على المدى البعيد، فإنه لا مفر من انتهاج إصلاح شامل وعميق في جهاز التعليم.

قدمت خلال العقد الأخير عدة اقتراحات لإجراء إصلاحات جذرية في التعليم الإسرائيلي. وقد كانت لجنة أ. ل. هـ (٢٠٠٣) ولجنة دوفرات (٢٠٠٤) أول وأشمل لجنتين شكلتا في هذا الصدد، كذلك عرضت منظمات المعلمين وزارة التعليم مقترحات إضافية للإصلاح. في العام ٢٠٠٨ قدمت لجنة دوفرات، التي عملت بالتعاون مع مركز "طاوب"، تقريرا تضمن استنتاجات تتعلق بالإصلاحات المطلوبة. غير أنه، وباستثناء زيادة ميزانيات جهاز التعليم بشكل ملموس في السنوات الأخيرة- وهي زيادة بقيمة ٤ر٣ مليار شيكل في ميزانية الحكومة للتعليم الابتدائي وفوق الابتدائي بين سنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٩- فإنه لم ينفذ أي إصلاح جذري وشامل على هذا الصعيد. من هنا ليس من المتوقع حدوث تغييرات دراماتيكية في الإنجازات التعليمية للتلاميذ الإسرائيليين، مع كل ما يترتب على ذلك من انعكاسات على معدلات الفقر وعدم المساواة المستقبلية، وعلى مستوى الحياة ووتيرة النمو الاقتصادي في الدولة.

نشر مركز "طاوب" في العام ٢٠٠٩ خطة شاملة لتقليص الفجوات والحد من الفقر ولزيادة وتيرة التنمية في إسرائيل، وقد تضمنت هذه الخطة خطوطا عامة لإصلاح شامل في جهاز التعليم. وتستند الخطة في شكل أساسي إلى توصيات لجنة أ. ل. هـ ولجنة دوفرات ومركز "طاوب"، وهي تقوم على ثلاث ركائز: المعلمون، منهاج التعليم والإدارة والتنظيم في جميع المستويات.

أولا- المعلمون

- زيادة أجر المعلمين بشكل ملموس ليصل إلى مستويات أجر المعلمين في الدول الغربية، بالإضافة إلى تحسين نوعية قوة التعليم والمطالب والشروط المهنية الواجب توفرها لدى العاملين في سلك التعليم.
- تأهيل مهني يلزم بمسار للحصول على اللقب الجامعي الأول فما فوق في جامعة أو كلية عامة مع شروط قبول مشابهة وشهادة تدريس.

- أن يكون حجم وظيفة التعليم مطابقا لما هو متبع في قطاعات ومرافق أخرى من ناحية ساعات وأيام العمل.
- التعاون مع منظمات (نقابات) المعلمين، بما يتيح مرونة أكبر في تشغيلهم وتحديد مستوى أجورهم.
- توفير زاوية عمل شخصية لكل مدرس.

ثانيا- مناهج وبرامج التعليم

- إقامة سلطة وطنية للتعليم، على أن تكون هذه السلطة مهنية، رسمية وغير سياسية، وأن تتمتع بالصلاحية العليا لتحديد credo جهاز التعليم والبرنامج الأساسي.
- انتهاج دراسات أساسية على مستوى عال موحد وملزم في جهاز التعليم بأكمله. فلأجل الحصول على رخصة تشغيل وميزانية من الدولة، يجب أن تكون كل مدرسة في إسرائيل ملزمة بتبني وتطبيق خطة التعليم الأساسية بشكل كامل.

صحيح أنه توجد في إسرائيل أنماط حياة مختلفة تتطلب أن يعكس التعليم رؤاها ووجهات نظرها، ولكن يوجد هناك سوق اقتصادية واحدة فقط يجب أن يتنافس ويعيش فيها مواطنو الدولة كافة من دون أن يشكل أحد عبئًا على الآخر. لذلك، وفي دولة تريد مجتمعا متساويا وليس ناجحا وحسب، من المهم أيضًا أن يكون "صندوق العدة" موحداً وملزما في كل قطاعات جهاز التعليم، وفي كل المدن والبلدات والأحياء في أنحاء البلاد، وليس هناك ما يمنع اهتمام التيارات المختلفة في جهاز التعليم بمجالات إضافية تتعدى المنهاج الأساسي.

ثالثا- الإدارة والتنظيم

- تحويل الموارد للمدارس بناء على مفاتيح ميزانية شفافة ومعروفة ومتساوية تأخذ في الحسبان الوضع الاجتماعي والاقتصادي لشرائح الطلاب. لهذا الغرض، هناك حاجة لتغيير طريقة التمويل، من تمويل حسب الصف (الدراسي) إلى تمويل حسب الطالب - طريقة المقياس التفاضلي- في جميع مستويات المدارس. كما يجب أن تحول الميزانية بالمال وليس بساعات التعليم.
- تقديم ميزانية خاصة كمكافأة على نجاحات تعليمية وتربوية للمدرسة.
- ميزانية التعليم المخصصة من قبل الحكومة يجب أن تكون بحجم يتيح تقديم تعليم إلزامي مجانا- قولا وعملا- لكل تلميذ من سن ٣ سنوات وحتى نهاية الصف الثاني عشر. هذه الميزانية تمكن المدرسة من تنفيذ خطة تعليمية تشمل البرنامج الأساسي والبرامج الاختيارية، على أن تتولى السلطة الوطنية للتعليم تحديد التناسب بين البرنامج الأساسي والبرامج الاختيارية، فمثل هذه الآلية هي الكفيلة فقط بتقليص الفجوات المناطقية والطائفية والدينية بالمنظور الشامل المطلوب.
- يتولى مدير المدرسة- الذي يجب أن يتلقى تأهيلا مهنيا في مضمار الإدارة - تحضير وإعداد خطط العمل وتخصيص الموارد لها. ويكون مدير المدرسة هو المسؤول عن تنفيذ خطط العمل، والتقيد بالأهداف والميزانية وتجنيد المدرسين وإقالتهم (بموجب اتفاقيات العمل).
- يقام لكل مدرسة مجلس إدارة تكون مهماته الأساسية ما يلي: مراقبة عمل المدير، والمصادقة على خطط عمل وميزانيات المدرسة وتعيين المدرسين. ويتألف مجلس الإدارة من ممثلي أربع مجموعات هي: وزارة التربية والتعليم، السلطة المحلية، أولياء الأمور والمدرسون، على أن تكون لممثلي وزارة التعليم والسلطة المحلية الأغلبية في عضوية المجلس.
- تفعيل مديرية تعليم في السلطة المحلية:

- تتولى مديرية التعليم تحديد أهداف تعليمية- عدا عن التعليم الأساسي القطري- ووضع خطة تعليم محلية تنفذ في إطار الخطط الاختيارية و/ أو في أطر غير مدرسية.
- يقوم ممثلو مديرية التعليم بتمثيل السلطة المحلية في مجالس إدارة كل مدرسة من المدارس الواقعة في مجال السلطة، بما يتيح لهذه الأخيرة التأثير على اختيار المدير وتحديد الأهداف التعليمية- التربوية والمصادقة على خطط عمل المدير.

- في الوقت الذي يكون فيه تمويل خطط التعليم الأساسية والاختيارية بأكمله من جانب وزارة التعليم، إلا إن ذلك لا يمنع قيام السلطة المحلية وأولياء الأمور من إضافة أموال لهذه الميزانيات (الحكومية) بغية تنفيذ أولويات تعليمية- تربوية محلية.

تلخيص

إن أي تحسن في إحدى الركائز الثلاث من دون حصول تحسن في الركيزتين الأخيرتين لن يحقق النتائج المرجوة وسيؤدي إلى هدر الموارد ويتعين على الجهاز أن يربط بين المسؤولية الشخصية وبين الصلاحية الشخصية وأن يشجع العاملين في التعليم على توظيف واستنفاد جل طاقاتهم وذلك عن طريق نظام حوافز إيجابية وسلبية تبعا للضرورة.

إن الإصلاح الشامل في التعليم يتطلب بالضرورة زيادة الموارد، وباستثناء مجال الأمن، ليس هناك استثمار مهم ومبرر أكثر من الاستثمار في مستقبل دولة إسرائيل.

المصادر بالعبرية

بلاص، ن (٢٠١٠). هل تراجعت إنجازات التعليم في إسرائيل في السنوات الأخيرة؟ مسودة للنقاش، القدس: مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل.

بلاص، ن وألدر، ح (٢٠٠٩): عدم المساواة في جهاز التعليم، وإسرائيل ٢٠٠٩- صورة الوضع: القدس: مركز طاوب (كانون الأول).

بن دافيد، د (٢٠٠٩): خطة شاملة لتقليص الفجوات والحد من الفقر وزيادة وتيرة التنمية في إسرائيل. القدس: مركز طاوب.

بن دافيد، د (٢٠٠٣): جهاز التعليم في إسرائيل في مرآة اقتصادية- اجتماعية في عصر العولمة. مجلة "فصلية للاقتصاد"، آذار ٢٠٠٩ ص٤٧-٧٢.

مكتب الإحصاء المركزي- المفكرة السنوية- أعوام مختلفة.

لجنة أ. ل. هـ (٢٠٠٣)- اقتراح لإصلاح بنيوي في جهاز التعليم الإسرائيلي (تشرين الثاني).

قوة التدخل القومي لدفع التعليم في إسرائيل- لجنة دوفرات (٢٠٠٥)الخطة الوطنية للتعليم.

مركز طاوب (٢٠٠٨). إستراتيجيات لتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. تقرير لجنة دوفرات. القدس: مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل (تشرين الأول).

المصادر بالانكليزية

OECD Stat Extracts. http://stats.oecd.org/index.aspx?r=172013.

Education at A Glance (several editions).

(2000). The PISA 2000 Assessment of Reading, Mathematical and Scientific

Literacy, Education and Skills.

(2004). Learning for Tomorrow's World First: Results from PISA 2003.

(2007). Science Competencies for Tomorrow's World PISA 2006. Volume 1

and 2.

The International Association for the Evaluation of Educational Achievement

(2004). TIMSS 2003 International Mathematics and Science Report. TIMSS

& PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston

(2008). TIMSS 2007 International Mathematics and Science Report. TIMSS

& PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston

College.

(2000). TIMSS 1999 International Mathematics and Science Report. TIMSS

& PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston

College.

Barro, R. J. (1991). "Economic Growth in a Cross-Section of Countries". Quarterly

Journal of Economics. May, 106, 407-443.

Barro, R. J. and Lee, J. W (1993). "International Comparisons of Educational

Attainment", Journal of Monetary Economics, 32, 363-94.

Ben-David, D. (2008a). "Brain Drained". CEPR Discussion Paper No. 6717

(February).

(2008b). "Soaring Minds: The Flight of Israel's Economists". Contemporary

Economic Policy, 27, 3, 363-379 (July).

Hanushek, E. A. and Kimko D.D. (2000). "Schooling, Labor-Force Quality, and

the Growth of Nations". American Economic Review, 90, 1184-1208.

Hanushek, E.A., and Woessmann, L. (2009). "Do Better Schools Lead To More

Growth? Cognitive Skills ,Economic Outcomes , and Causation"? National

Bureau of Economic Research (NBER). Cambridge (January).

Kimhi, A. (2009). "Male Income, Female Income, and Household Income

Inequality in Israel: A Decomposition Analysis". Journal of Income Distribution, 18 (3-4), 34-48.

Lucas, R. E., Jr. (1988), "On the Mechanics of Economic Development". Journal of

Monetary Economics, 22, 3-42.

Mankiw, N. G., Romer, D. and Weil, D. N. (1992). "A Contribution to the Empirics

of Economic Growth". Quarterly Journal of Economics, 107: 407-37.

Rivers, J. C., and Sanders, W. L. (2002). "Teacher Quality and Equity in Educational Opportunity: Findings and Policy Implications". In Teacher Quality. Lance T. Izumi and Williamson M. Evers (Eds.). Palo Alto, CA: Hoover Institution.

Sanders, W. L., and Rivers, J. C. (1996). "Cumulative and Residual Effects of

Teachers on Future Student Academic Achievement". Research Progress Report. Knoxville, TN: University of Tennessee Value-Added Research and Assessment Center.

نظرة سريعة إلى
"تقرير حالة إسرائيل ٢٠٠٩"

تجدر الإشارة إلى أن بن دافيد يحذّر رؤساء الاقتصاد الإسرائيلي، منذ أكثر من عشر سنوات، من عواقب المسار الحقيقي الذي يتحرك فيه الاقتصاد الإسرائيلي على مدار العقود الثلاثة الأخيرة. ويعتبر بن دافيد واحدا من أهم الباحثين الاقتصاديين في إسرائيل، وقد حظيت أبحاثه وأفكاره والحلول التي طرحها باهتمام بالغ في فترة الأزمة الاقتصادية التي مرت على إسرائيل خلال العامين ٢٠٠١ – ٢٠٠٢.

وقام بن دافيد بتحرير التقرير الكبير الصادر عن "مركز طاوب" تحت عنوان "تقرير حالة الدولة". وخلافا للصورة التي يحاول الإسرائيليون، وعلى رأسهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، رسمها حول الازدهار الاقتصادي – الاجتماعي، فإن هذا التقرير يحذر من أن "الاقتصاد الإسرائيلي يتحرك بسرعة في مسار هدام". ويؤكد أن ما يقف وراء ذلك أسباب عميقة تتعلق بجوهر جوانب أساسية تؤثر على التطور الاقتصادي – الاجتماعي.

وكتب بن دافيد في التقرير أن "ثمة ثلاثة متغيرات مركزية تميّز أي مجتمع، هي مستوى الحياة الاقتصادية ونسبة الفقر وحجم عدم المساواة. وعندما تكون هناك مشكلة في أحد هذه المتغيرات فإن المجتمع يكون موجودا في ظل خطر نشوء أزمة. وعندما يدور الحديث على وجود مشاكل في المتغيرات الثلاثة، وخصوصا مشاكل لا يتم حلّها، بل وحتى أن هذه المشاكل تتفاقم باطراد طوال عقود بأكملها بشكل متواصل، فإن المجتمع عندها يكون موجودا في مسار غير قابل للصمود في الأمد البعيد".

فشل في سد الفجوة مع الدول المتطورة في الغرب

وأوضح بن دافيد، في المقابلات الصحافية التي أدلى بها بمناسبة صدور هذا التقرير، أن "مستوى الحياة في إسرائيل لم ينجح في سد الفجوة مع الدول المتطورة في الغرب، وإنما العكس هو الصحيح. ورغم صناعات الهايتك والطب (المتطور) والتعليم

العالي، الموجودة في غلاف المعرفة البشرية، إلا إن مستوى الحياة في إسرائيل يتراجع باستمرار، وبمقاييس نسبية، عن مستوى الحياة في الدول الغربية المتقدمة منذ سنوات السبعين. وهذه الظاهرة ستصعّد الهجرة من البلاد".

وأضاف أن "نسب انعدام المساواة، والفقر، في إسرائيل هي بين النسب المرتفعة في الغرب. وطالما أن إسرائيل لا تنتهج سياسة تنظيمية لخفض انعدام المساواة في المصدر، أي بموجب الدخل الصافي، فإنها ستضطر إلى وضع شبكة أمان اجتماعية يتزايد حجمها باستمرار من أجل منع تزايد عدد العائلات التي تسقط تحت خط الفقر". وحذر من أن "الحديث يدور على مبالغ يتزايد حجمها باستمرار، ولن تتمكن الدولة من الاستمرار في تمويل ذلك إلى الأبد".

وشدد بن دافيد على أن "السبب الأساس للمشاكل الثلاث كلها هو أن قسما، يزداد باستمرار، من المجتمع الإسرائيلي لا يحصل على الأدوات والشروط التي تمكنه من التعامل مع الاقتصاد المفتوح والتنافسي والمتقدم. وإن لم يكن هذا كله كافيا، فإن هذا القسم من المجتمع يتزايد بسرعة أكبر من القسم الذي ينبغي عليه أن يمول شبكة الأمان الاجتماعية".

ويختلف الرأي السائد في إسرائيل عموما مع تحليل بن دافيد. ويعتبر هذا الرأي أنه بينما الدول الغربية، التي تقارن إسرائيل نفسها معها، تتراجع اقتصاديا بسرعة في العامين الأخيرين، فإنه تم تسجيل معطيات اقتصادية مثيرة للإعجاب في إسرائيل.

فما الذي دفع بن دافيد إلى كتابة التحليل المتشائم أعلاه؟.

يقول بن دافيد في هذا السياق إن "ما حدث هو أنه ارتبطت لدي عدة أمور، واطلعت خلال العام الأخير على خطورة الوضع الذي نتواجد فيه. ويوجد في الاقتصاد المستوى المطلق ووتيرة التغير. وأنا أعرف منذ وقت طويل عن المستوى السيء الذي تتواجد إسرائيل فيه من خلال مجموعة مؤشرات مهمة، مثل نسبة التشغيل ومستوى التعليم. وما توصلت إليه في العام الأخير يتعلق بوتيرة التغير. فقد اكتشفت أن تطور المسار السلبي كان أسرع بكثير مما كنت أعتقد".

وأضاف أنه "بنظرة سطحية إلى معطيات النمو والدَين العام والبطالة يبدو أن لدينا ما يمكننا الافتخار به. وفي بعض الأمور فنحن أفضل من الدول الغربية وفي بعضها أسوأ، لكننا قريبون من المتوسط. لكن التركيز على نسبة البطالة هو أمر مضلل. إذ إنه يكشف لنا عدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه. والمشكلة هي هؤلاء الذين 'لا يتم تشغيلهم'، أي الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل. وهنا فإن المعطيات مفزعة".

وأكد بن دافيد أنه اتضح له أن موضوع البطالة لا يتعلق بالعرب والحريديم فقط. وأشار إلى أن "نسبة الذين لا يعملون بين الحريديم والعرب مرتفعة فعلا، لكن اتضح أيضا أن نسبة الذين لا يعملون بين اليهود غير الحريديم أعلى برُبع من المتوسط في الدول المتطورة".

تحولات كبيرة في صفوف طلاب جهاز التعليم الحكومي وفي نسبة التشغيل لدى الحريديم

وأضاف أن "نسبة الذين لا يتم تشغيلهم تندمج مع المعطيات المذهلة التي اكتشفتها بشأن جهاز التعليم. والمفاجأة هنا تكمن في اتجاه التغيرات وقوتها. فقد اتضح لي أنه في العقد الأخير انخفض عدد الطلاب في جهاز التعليم الحكومي بنسبة ٣٪، وارتفع في جهاز التعليم الحكومي – الديني بنسبة ٨٪ وارتفع عدد الطلاب في جهاز التعليم العربي بنسبة ٣٣٪ بينما لدى الحريديم ارتفع بنسبة ٥١٪. هذه معطيات مذهلة. وهذا يتعلق بعقد واحد فقط".

وتابع "هنا نرى ماذا سيحدث إذا حركنا نسب التغيير هذه ٣٠ عاما إلى الأمام، أي إلى اليوم الذي سيصبح فيه أولادنا في سننا. إذا استمر المسار الحالي فإنه في العام ٢٠٤٠ سيكون ٧٨٪ من مجموع الطلاب الإسرائيليين يتعلمون في جهاز التعليم (الحكومي) الحريدي أو العربي".

وعاد بن دافيد إلى الحديث عن موضوع التشغيل. وقال إن "التحولات مذهلة في هذا الموضوع أيضا، إذ يبدو في الظاهر أنه لا يوجد أي جديد بشأن المشاركة المتدنية للحريديم في سوق العمل. لكن عندما دققت في المعطيات اكتشفت أنه قبل ثلاثين عاما كنّا دولة طبيعية مع نسبة عدم تشغيل مشابهة لتلك الموجودة في الدول الغربية. وكانت نسبة مشاركة الحريديم في العمل عندها أعلى بكثير. يقولون إن الحريديم لا يعملون وإن هذه مسألة دينية أو ثقافية. هذا ليس صحيحا. فقبل ثلاثين عاما كانوا يعملون. وكانت نسبة الذين لا يعملون بين الحريديم ٢٠٪ أما اليوم فقد بلغت ٦٠٪. أي أن النسبة ارتفعت ثلاثة أضعاف. وهذا يعني أنه في موازاة تزايد نسبتهم بين السكان فإن سلوكهم فيما يتعلق بالعمل أصبح أسوأ".

ورغم أن المعطيات الاقتصادية تدل على تحسن مستوى الناتج القومي للفرد والنمو الاقتصادي عما كان عليه قبل ثلاثين عاما، إلا إن بن دافيد أكد أن هذه المعطيات ليست دقيقة. وقال إن "المعطى الاقتصادي الأهم هو إنتاجية العمل، الذي ينتج النمو في الناتج

للفرد. وما نراه هو أنه فيما كانت إنتاجية العمل في إسرائيل سريعة حتى سنوات السبعين، فإنها أصبحت تزداد بوتيرة بطيئة جدا منذئذ مقارنة مع الوضع في العالم. لدينا حبل ثقيل للغاية حول العنق، ويتزايد وزنه طوال الوقت".

لكن تأثير الحريديم على هذا "الحبل الثقيل" أقل مما يعتقد الكثيرون وفقا لبن دافيد، الذي أشار إلى أنه "عندما نحلل التدهور في مستوى التعليم في إسرائيل، نرى أن طلاب إسرائيل يحتلون مكانا متدنيا للغاية في العالم في معظم الامتحانات. وينبغي أن نتذكر أن هذه المعطيات لا تشمل الحريديم الذين لا يشاركون بتاتا في هذه الامتحانات. إن حال جهاز التعليم يتدهور: مستوى التعليم في الوسط العربي هو بمستوى دولة في العالم الثالث وفي الوسط اليهودي هو من أدنى المستويات في العالم".

مسار النمو الاقتصادي بطيء وجهاز التعليم في حالة فوضى

وقال بن دافيد إن إسرائيل تجاوزت، بصورة نسبية، الأزمة الاقتصادية وذلك لأن الركود الاقتصادي الجدي بدأ في إسرائيل في بداية العقد "وعندما وصلت الأزمة المالية العالمية إلينا كنا في وضع متسارع للخروج من أزمتنا. والعام الأخير، الذي كان فيه وضعنا جيدا نسبيا، هو في المجمل عام تصحيحي للسنوات السيئة عندنا في ٢٠٠١ و٢٠٠٢. لكن عندما ننظر إلى الأمد البعيد فإننا نرى أنه لا يوجد هنا أي تغيير منهجي. ونحن متواجدون في مسار نمو (اقتصادي) بطيء وإنتاجية عمل متدنية مثلما كنا قبل ٣٥ عاما".

يشار إلى أنه في السنوات الأخيرة طرأ انخفاض على نسبة الفقر بين اليهود، بعد أن كانت هذه النسبة قد ارتفعت خلال سنوات الثمانين والتسعين. وأشار بن دافيد إلى أن "ثمة تحسنا، وبالتأكيد هذا مشجع، لكن لا يوجد سبب للاعتقاد بأن هذا الانخفاض (في نسب الفقر) سيستمر أو أن الوضع سيتغير (إلى الأحسن). وهذا يبدو في أفضل الأحوال كتصحيح بعد التراجع المتواصل والسريع. وما زلنا في مستويات فقر وانعدام مساواة مرتفعة جدا. وقسم من هذا التحسن نابع من خمس سنوات جيدة جدا مررنا بها، وأنا لا أرى سببا لأن تستمر لأنه لم يتم حل أية مشكلة اقتصادية أساسية.

"وباستثناء الحفاظ على المسؤولية فيما يتعلق بالموازنة، وهذا أمر مهم، فإننا لم نفعل أي شيء مهم من أجل تحسين البنية التحتية للاقتصاد، سواء على المستوى البشري أو المادي... ولا يوجد سبب لأن نغير اتجاه الأمور، إذ لم نفعل أي شيء من أجل إحداث تغيير. لقد خفضنا المخصصات (التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني) من أجل حض الأفراد على الخروج إلى العمل، لكن هذا نصف العمل وحسب. وما نحتاج إليه هو خطة تنظيمية شاملة، لأن إذا لم تُعط للعاملين أدوات للعمل في اقتصاد عصري فما الذي سيفعلونه بعد تخفيض مخصصاتهم؟ هل سنقول للحريديم أن يخرجوا إلى العمل، لكن أين سيعملون ومن سيشغلهم وما هي الأدوات التي ستكون بحوزتهم؟ وهذا بالنسبة للحريديم فقط. وأداء أولاد إسرائيل الذي يتعلمون في المدارس يسير من سيء إلى أسوأ".

وأضاف أن "جهازنا التعليمي في حالة فوضى. لا يتم تطبيق القانون في دولة إسرائيل، لا في مجال العمل فيما يتعلق بالحد الأدنى من الأجور ولا في جهاز التعليم. يقولون لي إن نسبة الذين لا يعملون في إسرائيل مضخمة لأن الكثيرين يعملون في الاقتصاد الأسود. وهذا أسوأ بنظري، لأن هؤلاء الأفراد لا يشاركون في العبء القومي ويشكلون جزءا من عبء الضريبة".

ويدور الحديث في إسرائيل على الحاجة إلى إجراء إصلاح في جهاز التعليم، إلا إن بن دافيد رأى أن هذا "جزء من الموضوع فقط، علينا أن نضع خطة تنظيمية. والمحفزات هي جزء صغير من القصة والإصلاح هو جزء صغير. إننا ملزمون بتطبيق قانون الدولة، ونحن بحاجة إلى الشفافية في الموازنة ولإجراء بحث لا يتوقف في جميع هذه القضايا. من يتحدث هنا عن كل هذه المواضيع باستثناء صحيفة هآرتس؟ من الذي يعرف هنا قراءة الموازنة؟ يوجد هنا فشل تنظيمي. منحتم الناس محفزا على العمل، فأين سيعملون بالضبط؟ وأين سيتواجد أولادهم عندما يذهبون إلى العمل؟ أنا مؤمن كبير بقوة السوق، فهذه الطريق الوحيدة لحل الأمور، لكني مؤمن أيضا بأنه توجد هنا إخفاقات كبيرة في أداء السوق، والحكومة وحدها قادرة على حلها. ويجب على الدول أن تتدخل وتصحح الوضع".

وأضاف "لا أعتقد أن هناك نموذجا معينا ملائما لإسرائيل بإمكانه أن يرفع الإنتاجية في العمل. ونحن فعلا الحالة غير الطبيعية للعالم الغربي. فمن جهة لدينا نسب بطالة وفقر وانعدام مساواة هي الأعلى في العالم. ومن الجهة الثانية، لدينا المؤسسات المهمة الموجودة داخل غلاف الخبرات البشرية. وإسرائيل ليست أميركا الجنوبية أو وسط آسيا. ولا يتعين علينا أن نستورد حلولا من أماكن أخرى. ونحن لسنا دولة متجانسة. وعلينا أن نوفر حلولا متميزة لمجموعات سكانية

مختلفة . كذلك فإننا دولة صغيرة، ولذلك فإننا نمتلك قدرات لإجراء تغييرات كبيرة " .

ورأى بن دافيد أن العقبة الأولى لوضع حلول كهذه هي " المؤسسة السياسية بالطبع . لا يوجد قدرة سياسية ولا يوجد قدرة على الحكم . والخطر الأكبر يكمن في تركيبتنا الديمغرافية والوضع سيسوء أكثر . واليوم الوضع صعب لكنه ليس مستحيلا . وبعد عشرة أو عشرين عاما سيصبح مستحيلا " .

من جهة ثانية أشار بن دافيد إلى جوانب إيجابية تضمنها تقرير " مركز طاوب " حول حالة إسرائيل . وقال إن جهاز الصحة الإسرائيلي هو من بين الأجهزة الأفضل من نوعها في العالم . كذلك فإن متوسط الأعمار في إسرائيل يرتفع باستمرار فيما وفيات المولودين في انخفاض . لكن بن دافيد أضاف أن " هذا أيضا ليس مضمونا إلى الأبد . فهناك عملية خطيرة تتمثل في التأمرك، من خلال خصخصة جهاز الصحة، الأمر الذي يجعل سهولة منالها من جانب جميع السكان أقل . وهذه مشكلة كبيرة في جميع أنحاء العالم، وبدأت بالنشوء عندنا . ومثلما هي الحال في عالم الأكاديميا تماما، فإنه في عالم الطب أيضا يجري طرح السؤال حول كيف سنتمكن في المستقبل من الحفاظ هنا على الأطباء الجيدين، في الوقت الذي يمكنهم الحصول على رواتب أعلى في خارج البلاد " .

وقال بن دافيد إنه ليس يائسا من الوضع " فلدينا قدرات هائلة غير مستغلة . فإسرائيل هي دولة فتية (من حيث أعمار سكانها)، بينما الدول الغربية تشيخ بسرعة . وتوجد لديها مشكلة فيما يتعلق بمن ينبغي عليه تمويل المسنين . من سيكون الجيل المكمل . من سيعمل . وهم بحاجة إلى عمال أجانب . ونحن لدينا دولة شابة مع أناس رائعين ومبتكرين، من الذين يعرفون كيف يفكرون بشكل غير مقيد . وقدراتنا مذهلة، وإذا تداركنا الوضع فإن السماء هي الحدود . لكن علينا أن نتدارك الوضع . لأنه توجد نقطة لا عودة ديمغرافية، وفي حال تجاوزناها سنصل إلى مكان لا يمكن من الصمود، بكل ما يعني ذلك من معنى " .

وأوضح قائلا " إننا نعرف نماذج في العالم لدول واجهت أزمات وسقطت، وعادت ونهضت مرة ثانية ثم واجهت أزمات مجددا . لكن هذا لن يحدث عندنا . فنحن موجودون في حي سيء جدا (أي الشرق الأوسط)، وإذا ما سقطنا، فإننا لن ننهض ثانية . وهذا يحدث هنا، فكل ٢٠٠٠ عام نقيم هنا شيئا جديدا . والسقوط ليس خيارا بالنسبة لنا . لا يمكننا أن نكون مثل اليونان أو الأرجنتين أو تركيا، وهي دول سقطت ونهضت بسبب الإهمال . في حال حدث مثل هذا الأمر هنا فإنه سيكون سيئا جدا " .

وأضاف بن دافيد " رغم أننا بعيدون، الآن، عن الأزمة المالية، إلا إنه لدينا العلاقة بين الدَين والناتج المعقول مقارنة مع العالم . لكن المسار الذي نتحرك فيه في مجالي التعليم والتشغيل واضح . أنظر إلى الفجوة بين الدخل الإجمالي (قبل خصم الضرائب) والدخل الصافي في إسرائيل، الذي يمول الموازنة . ومع تزايد القسم الفقير والذي لا يعمل بين السكان فإن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى عجز كبير للغاية في الموازنة لأن القسم الذي يمول الموازنة بين السكان آخذ بالتقلص . وهذا لن ينتهي بصورة جيدة " .

وخلص بن دافيد إلى أنه لا يوجد الكثير من السياسيين والشخصيات العامة في إسرائيل الذين يشاركونه في تقويمه هذا . وقال " إننا أشبه بضفدعة موجودة داخل وعاء تزداد سخونة الماء فيه بصورة تدريجية . ونحن لا نشعر بارتفاع الحرارة شيئا فشيئا، كما أننا لا نقفز إلى خارج الوعاء . لكن عندما نشعر بأن الماء بدأ بالغليان سيصبح القفز إلى خارج الوعاء متأخرا جدا " .

(اعداد : قضايا اسرائيلية)